وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المركز الجامعي بلحاج بوشعيب-عين تموشنت-

معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر طور الثاني

تخصص مالية المؤسسة

بعنوان:

دور الوقف في تمويل المؤسسات الجامعية "دراسة حالة جامعة هارفارد"

اعداد الطالبين :

مقراوي عبد الكريم

شلوفي محمد امين

تحت اشراف الاستاذ:

د. اسامة بوشريط

امام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

أ.	سفيان كوديد	رئيسا
أ.	درويش عمار	مناقشا
أ.	أسامة بوشريط	مشرفا

السنة الجامعية 2020/2019

اهداء

الى أبي الغالي

الى أمي الغالية

الى أخواني وأخواتي

الى أساتذتي وزملائي وأحبابي جميعا

أهدي هذا العمل المتواضع،

طالبا من المولى القدير القبول

شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين الموفق الهادي الى الصراط المستقيم والصلاة والسلام على معلم البشرية الخير ودليلها الى الصراط المستقيم سيدنا وحبيبنا وقرة اعيننا محمد صلى الله عليه وسلم القائل {لا يشكر الله من لا يشكر الناس}

ومن هذا المنطلق وفي هذا المقام لا يسعني الا التوجه بالشكر العميق الى الاستاذ الفاضل أسامة بوشريط لقبوله الاشراف على هذه الرسالة ولما قدمه من نصح وارشاد وتوجيه طوال فترة اعداد الدراسة حتى توصلت الى ما هو عليه

كما اتقدم بالشكر للوالدين لما قدموه من مساعدة وتشجيع ودعم متواصل في انجاز هذه الرسالة.

والله ولي التوفيق,,,,,

ملخص الدراسة:

يعتبر الوقف أحد روافد العمل الخيري والمساهمة المجتمعية في جميع الميادين وله عدة صور عبر العصور الاسلامية والغربية، ومن الاساليب الواضحة للاستفادة من الوقف من اجل دعم العلم واهله، تهدف هذه الدراسة الى تبيان دور الوقف في تمويل المؤسسات الجامعية وذلك من خلال عرض مختلف التجارب الناجحة وهذا من خلال عرض بعض بيانات مختلف الجامعات العريقة عبر العالم التي كانت تجربة الوقف فيها تجربة ناجحة وكانت جامعة هارفارد النموذج الذي اجريت عليه الدراسة

استخدمت الدراسة كلا من المنهج الوصفي والتجريبي وقد تم جمع البيانات لبعض الجامعات العريقة التي تصنف الوقف كعنصر من عناصر تمويلها

خلصت الدراسة بان الوقف يعتبر من بين اهم المصادر التمويلية للمؤسسات الجامعية بالنظر الى التجارب الغربية فهو يساهم في تغطية نفقات قطاع التعليم العالي دون اللجوء الى التمويل الحكومي مما قد يكون تخفيفا للإنفاق العام للحكومة وقد يكون ايضا ميزة من الميزات التي ترفع من مستوى التعليم في الدول وهو الملاحظ في تجربة جامعة هارفارد.

الكلمات المفتاحية: الوقف , الوقف العلمي , تمويل , استثمار , التعليم العالي

Abstract

The endowment is considered one of the tributaries of charitable work and societal contribution in all fields. It has several images throughout the Islamic and Western eras, and one of the clear methods for benefiting from the endowment in order to support science and its people. This study aims to show the role of the endowment in financing university institutions and that of Through the presentation of various successful experiences, and this through the presentation of some data of various prestigious universities across the world in which the endowment experience was a successful experience and Harvard University was the model on which the study was conducted.

The study used both a descriptive and experimental approach, and data was collected for some of the prestigious universities that classify the endowment as an element of its financing.

The study concluded that the endow mentis among the most important sources of funding for university institutions, given Western experiences, as it contributes to covering the expenses of the higher education sector without resorting to government funding, which maybe a reduction in public spending for the government, and may also be one of the advantages that raise the level of education in the countries It is observed in the Harvard University experience

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
اهداء	
الشكر وعرفان	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	**I**
قائمة الجداول	**II**
مقدمة	أ
الفصل الاول:الاطار النظري و المفاهيمي	
مقدمة الفصل	
المبحث الأول:ماهية الوقف	**2**
المطلب الأول:المفهوم الاقتصادي للوقف	**2**
المطلب الثاني:أركان الوقف	**3**
المطلب الثالث:أنواع الوقف	**4**
المبحث الثاني :الأهداف و الأثار الاقتصادية للوقف	7
المطلب الاول : اهداف الوقف	7
المطلب الثاني : الدور الاقتصادي للوقف	**11**
المطلب الثالث : الأثار الاقتصادية للوقف	**16**
خلاصة الفصل	**19**
الفصل الثاني:الدور التمويلي للوقف	
مقدمة الفصل	
المبحث الاول :الوقف مصدر من مصادر تمويل البحث العلمي	**21**
المطلب الاول:الصيغ المختلفة لاستخدام الوقف في تمويل التعليم العالي	**21**
المطلب الثاني:ادارة و استثمار الاموال الوقفية	**30**

المطلب الثالث:نماذج لوقفات جامعية في العالم	**34**
المطلب الرابع :الصيغ الحديثة لاستثمار الاوقاف	**42**
خلاصة الفصل	**45**
الفصل الثالث:تجربة الوقف في الولايات المتحدة الامريكية مع الاشارة الى حالة الجزائر	
مقدمة الفصل	
المبحث الاول: الدور التمويلي للوقف في تجربة امريكا "دراسة حالة جامعة هارفارد"	**47**
المطلب الاول :تجربة الوقف في الولايات المتحدة الامريكية	**47**
المطلب الثاني :تعريف جامعة هارفارد	**52**
المطلب الثالث :اوقاف و مصادر تمويل جامعة هارفارد	**53**
المبحث الثاني : واقع الوقف في الجزائر	**60**
المطلب الاول : نبذة تاريخية عن الاوقاف في الجزائر	**60**
المطلب الثاني : واقع الوقف التعليمي في الجزائر	**66**
المطلب الثالث : سبل تفعيل الوقف التعليمي	**69**
خلاصة الفصل	**71**
الخاتمة العامة	**72**
قائمة المراجع	**74**

فهرس الجداول

رقم الجدول	الجدول	الصفحة
1	جدول ترتيب عشر جامعات أمريكية حسب حجم و قفياتها لسنة 2016	**53**
2	جدول تطور حجم الاصول الوقفية لجامعة هارفارد من 2005 الى 2015	**59**
3	جدول يبين الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة من 2000 الى 2014	**73**

مقدمة :

يعتبر نظام الوقف هو أحد النظم التمويلية التي تعتمد على مساهمة المجتمع المدني في تمويل الاحتياجات العامة والخاصة .وقد عرفته المجتمعات العربية والإسلامية وأقدمت على العمل به منذ فجر الإسلام وحتى العصر الحديث؛ وساهم هذا النظام بدور فعال في ازدهار الحضارة الإسلامية على مدار قرون مضت من الزمان

حان الوقت للتفكير بجدية في ارجاع المكانة اللازمة للأوقاف كعنصر اساسي ومهم في ترقية و تنمية المجتمع وحل المشكلات اقتصادية، باعتبار مؤسسة الاوقاف مؤسسة مالية ذات اهداف تنموية و اجتماعية تستمد منطقها التنظيمي من الشريعة الإسلامية، وكذا معاملاتها من اجل تجسيد الصفة الدينية في الحياة الاقتصادية، فيمكن اعتبارها مصدرا مهما للتمويل و التنمية الامر الذي يعني اتاحة المزيد من فرص العمل و استغلال الثروات المحلية و زيادة الإنتاج، وتحسين مستوى المعيشة، لذا يجب على الجهات المسؤولة تفعيل دور هاته المؤسسة في دعم المشاريع الاستثمارية، حيث يعد استثمار الوقف مجالا من مجالات تحريك الاموال و عدم تركزها في ناحية معينة، وذلك بتداولها و اعادة توزيعها بين افراد المجتمع ممن يحسنون استغلالها، الامر الذي يعود نفعه على المجتمع ويحقق له النمو الاقتصادي .

يعد التعليم العالي اكثر القطاعات التي تحتاج الى استقلالية مالية و اعتماد على الذات في توليد الاموال من اجل الابتكار و الاستمرار حيث للوقف دورا بارزا في تمويل التعليم العالي و البحث العلمي في مختلف الدول فالعديد من الجامعات العريقة في العالم تستخدم الاوقاف كعنصر من عناصر تمويلها مما تكمن مساهمته في تخفيف الاعباء عن الميزانية للدولة التي تقوم بتمويل القطاع التعليمي بنسبة 100% دون استخدام مصادر اخرى ولم يكثف الوقف من حيث كونه مصدرا تمويليا للمؤسسات التعليمية و منسبيها و انما اسهم في تطوير النظام التعليمي و جودته حيث يمكن القول ان وثيقة الوقف كانت اشبه باللائحة الاساسية او النظام الداخلي للمؤسسة التعليمية .

وقد استغلت الولايات المتحدة الامريكية هذا النهج و هذا الاسلوب فصنعوا للوقف الانظمة التي تحميه وتجعله مستقلا و ان جامعاتها لها اوقاف التي تستثمرها و تنفق منها فلم تعد الجامعات عبئ على الدول بل اصبحت مستقلة بميزانيتها الوقفية و عوائد استثمارها الوقفية التي جل مصاريفها على نفس الجامعة سواء في الابحاث او الباحثين

تتركز الدراسة حول البحث في دور الوقف في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي، حيث أن الاستثمار في رأس المال البشري وما يرتبط به من بحث علمي يمثل عاملا أساسيا من عوامل النمو ويؤدي إلى الارتقاء بالأمم والخروج بها من دائرة الدول النامية إلى دائرة الدول المتقدمة ولهذا ينبغي الربط بين الأوقاف ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والتنويع من الصور التنظيمية للوقف من أجل تحقيق أكبر استفادة من الأوقاف في تمويل هذا القطاع الحيوي.

-اشكالية الدراسة:

يدور التساؤل الرئيسي للدراسة حول :

فيما يكمن دور الوقف في دعم قطاع التعليم العالي و البحث العلمي ؟

ومن هنا يمكننا طرح الاسئلة الفرعية التالية

- ❖ أهمية الوقف في تمويل المؤسسات الجامعية ؟
- ❖ ما هي الصور المختلفة لاستخدام الوقف في تمويل التعليم العالي ؟
- ❖ ما مدى مساهمة الوقف في تغطية نفقات التعليم العالي والتخلي عن التمويل الحكومي ؟

-فرضيات الدراسة:

الفرضية الاولى: الوقف ألية مناسبة و مرنة كمصدر لتمويل التعليم العالي لما فيها من خصائص الاستمرارية و الدوام و لما يوفره من موارد اكاديمية لدعم البحث العلمي

الفرضية الثانية: للوقف عدة صور يستخدم من خلالها في دعم قطاع التعليم العالي و البحث العلمي من بينها الكراسي العلمية التي تعتبر صيغة من الصيغ التي تستخدم لتطوير المعرفة و نشر البحوث

الفرضية الثالثة: يعتبر الوقف احد العناصر التمويلية التي تساهم في دعم البحث العلمي لما يوفره من موارد مالية من خلال دعم ميزانية الجامعة

-مبررات اختيار الموضوع:

- ❖ الرغبة الشخصية لدراسة دور الوقف في تمويل التعليم العالي
- ❖ ضرورة توضيح اهمية هذه المنظومة لتفادي مشكل تمويل التعليم العالي
- ❖ قلة البحوث التي تناولت هذا الموضوع

-أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الى القاء الضوء على اهمية الوقف و الاوقاف كوسيلة تمويلية تتصف بالاستدامة و الاستمرار, و ذلك من خلال التعرف على الوقف و مدى فعاليته, مع التركيز على استخدامه في قطاع التعليم العالي و البحث العلمي

وتستعين الدراسة ببعض تجارب الدول المتقدمة من اجل التعرف على اهمية الوقف في تمويل قطاع التعليم العالي و البحث العلمي ميدانيا و ليس نظريا فقط

-أهمية الدراسة:

ان الوقف هو احد الوسائل التمويلية التي يمكنها ان تساهم في احتياجات التعليم العالي و البحث العلمي , بيد انه غير مستغل في البلدان العربية و الاسلامية بكثرة مقارنة بالدول الغربية و عدم استغلاله في البلدان الاسلامية لعدة اسباب منها نقص التوعية, معرفة الوقف معرفة نظرية و عدم المعرفة الميدانية التي تلعبها الأوقاف ,كما أن معظم الدراسات الاكاديمية التي تناولت موضوع الوقف كان تركيزها على الاطار النظري بينما تقل الدراسات التي تناولت الوقف من الجانب التطبيقي المعاصر

و من هنا تبرز أهمية الدراسة التي تناولنا فيها الوقف كمصدر تمويلي مع التطبيق على قطاع التعليم العالي و البحث العلمي. و تهتم الدراسة بالبحث في الصور المختلفة المستخدمة للتمويل بالأوقاف او الاستراتيجيات المتنوعة التي تستخدم بها الاوقاف لتمويل العملية التعليمية

-حدود الدراسة :

تشمل حدود الدراسة كافة حدود المكان و الزمان المتعلقة بالموضوع و المتمثلة في:

من حيث الاطار المكاني: تجري الدراسة على جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الامريكية

من حيث الاطار الزماني: تم دراسة حالة جامعة هارفارد و عرض بعض التجارب الدولية في مجال الاوقاف الجامعية و ذلك خلال الفترة التي سبقت 2018

-منهجية الدراسة :

في سبيل الاجابة عن التساؤل البحثي تستخدم الدراسة كلا من المنهج الوصفي والتحليلي يتم الاعتماد على المنهج الوصفي في دراسة الإطار النظري من خلال تعريف الوقف والاهداف والانواع .

اما المنهج التحليلي فاستخدم في الجانب التطبيقي من البحث من خلال الاحصائيات والاشكال المتنوعة لاستخدام الوقف في تمويل التعليم العالي وتجارب بعض الدول المختلفة.

-صعوبة الدراسة:

صعوبة الحصول على المراجع والاحصائيات خاصة من ناحية الجانب التطبيقي .

-هيكلة الدراسة:

و لأهمية بحث دور الوقف في تمويل المؤسسات الجامعية ارتأينا ان يشمل البحث الى ثلاث فصول , حيث تطرقنا في **الفصل الاول** الى مبحثين في المبحث الاول تطرقنا الى الاطار

النظري و المفاهيمي من خلال تعريف الوقف ,اركان ,انواع , و في المبحث الثاني تطرقنا الى اهمية الوقف و اهداف هو الدور الاقتصادي له

و يتناول **الفصل الثاني** الدور التمويلي للوقف من خلال مبحث واحد متمثل عنوانه في الوقف كمصدر من مصادر تمويل البحث العلمي و فيه تطرقنا الى الصيغ المختلفة لاستخدام الوقف في تمويل التعليم العالي و كيفية ادارة و استثمار الاموال الوقفية و تطرقنا ايضا الى التعريف بمختلف التجارب الوقفية في الجامعات الدولية و أخيرا بينا الصيغ الحديثة لاستثمار الاوقاف

اما **الفصل الثالث** فقد تم البحث في الجوانب التطبيقية لموضوع الدراسة من خلال تجربة الوقف في الولايات المتحدة الامريكية مع تسليط الضوء على جامعة هارفارد والاشارة الى حالة الجزائر من خلال التعريف بجامعة هارفارد وتبيين مصادر تمويلها وفي المبحث الثاني تطرقنا الى واقع الاوقاف في الجزائر

-الدراسات السابقة :

1.(مي علي محمود حسن,2014) : الوقف كمصدر من مصادر التمويل مع التطبيق على قطاع التعليم العالي و البحث العلمي في مصر

تناولت هذه الدراسة الى توضيح اهمية الوقف التعليمي بصفة عامة و مدى امكانية استخدام الوقف كوسيلة تمويلية للوصول الى الاستدامة المالية لقطاع التعليم العالي و تناولت ايضا البحث في كيفية ادارة و تفعيل نظام الوقف في مصر و قد تمثلت اوجه الاختلاف مع دراستنا من خلال :

-اتخاذ جامعة هارفارد الامريكية نموذجا في دراستنا اما دراسة حسن فاتخذت الوقف العلمي في مصر بصفة عامة

-دراسة حسن شملت الوقف وسيلة تمويلية بصفة عامة اما دراستنا فكانت متخصصة في دور الوقف في تمويل المؤسسات الجامعية

2.(نسرين صالح محمد صلاح الدين ,2018) : ادارة اموال الاوقاف و توظيفها كبديل لتمويل التعليم العالي في سلطنة عمان

تناولت هذه الدراسة في دراسة واقع ادارة اموال الوقف و توظيفها كبديل لتمويل التعليم العالي بسلطنة عمان للوصول الى تدابير مقترحة لتفعيله في تمويل التعليم العالي ومن اوجه الاختلاف مع دراستنا :

-دراسة الوقف العلمي في سلطنة عمان اما دراستنا فكانت بجامعة هارفارد

3.(فادي فتحي الاشرم ,2019) : نحو استراتيجية تنموية لتطوير الوقف التعليمي لتمويل التعليم الجامعي في فلسطين 2018

تناولت هذه الدراسة مختلف الصيغ الاستثمارية و كيفية استثمار الاموال الوقفية بهدف تنمية الوقف التعليمي كاستراتيجية لتمويل التعليم الجامعي في فلسطين بمختلف المساهمات الحديثة الوقفية ومن اوجه الاختلاف مع دراستنا:

-هذه الدراسة كانت متمركزة في البحث عن استراتيجيات تنموية لتطوير الوقف التعليمي لدعم مؤسسات التعليم الجامعي اما دراستنا فكانت متمثلة في دور الوقف في تمويل المؤسسات الجامعية.

4 .(اسامة عبد المجيد العاني ,2016) : دور الوقف في تمويل البحث العلمي

تناول هذا البحث اظهار دور الوقف في دعم البحث العلمي حيث ان الشحة في تمويل البحث العلمي يؤثر سلبا على مستقبل العلم لذلك حاول هذا البحث اظهار دور الوقف في دعم البحث العلمي من خلال وضع استراتيجيات تهدف الى اعادة الحياة للوقف و تعزيز دوره في المجتمع و سيما البحث العلمي و ذلك من خلال ايضاح الاثار البارزة في هذا المجال عبر التاريخ الاسلامي و تبيان النتائج الباهرة في الجامعات الغربية و من اوجه الاختلاف مع دراستنا :

-ان هذه الدراسة كانت متمركزة في وضع استراتيجيات لاعادة الحياة للوقف و تعزيز دوره في المجتمع بصفة عامة و ممول رئيسي للبحث العلمي بصفة خاصة اما دراستنا فكانت متخصصة على دور الوقف في تمويل المؤسسات الجامعية فقط .

5.(بوزرورة ليندة و اخرون,2019):اسهام الوقف في تمويل الجامعة الجزائرية

تناولت هذه الدراسة مدى مساهمة الوقف في تمويل الجامعة الجزائرية من خلال البحث في مجال اسهام الوقف في تمويل الجامعة الجزائرية باعتبار ان التمويل يعد من اكبر المشاكل التي يعاني منها قطاع التعليم العالي في الجزائر و خاصة مع تزايد عدد المؤسسات الجامعية مع تزايد الطلبة لذلك كان ضرورة للبحث عن مصادر تمويلية تدعم الجامعات الجزائرية لتخفيف العبء على خزينة الدولة و من اوجه الاختلاف مع دراستنا :

-الدراسة كانت تدور حول اسهام الوقف في دعم البحث العلمي لإحيائه في الجامعات الجزائرية اما دراستنا فتمثلت في دور الوقف في دعم البحث العلمي مع اتخاذ جامعة هارفارد نموذجا.

الفصل الاول

الإطار النظري و المفاهيمي

المقدمة

يعد الوقف شكلا من اشكال الانفاق التي خص الشارع على فعلها و القيام بها تقربا الى الله سبحانه و تعالى من حيث الانفاق في و جوه البر و الخير يهدف هذا الفصل الى عرض الإطار النظري و المفاهيمي للوقف و ينقسم الى مبحثين المبحث الاول عرض للمفاهيم الاساسية من خلال تعريف الوقف و اركانه و انواعه اما المبحث الثاني عرض لأهمية واهداف الوقف و عرض دوره الاقتصادي .

المبحث الاول: ماهية الوقف

سنتطرق في هذا البحث الى تبيان ماهية الوقف من خلال تقديم تعريف اقتصادي للوقف واركانه وانواعه من حيث المضمون الاقتصاد

المطلب الاول :المفهوم الاقتصادي للوقف

يعرف الوقف انه تحويل الأموال عن الاستهلاك واستثمارها في أصول رأسمالية إنتاجية تنتج المنافع والإيرادات التي تستهلك في المستقبل، جماعيا أو فرديا. فهو إذن عملية تجمع بين الادخار والاستثمار معا. فهي تتألف من اقتطاع أموال كان يمكن للواقف أن يستهلكها إما مباشرة أو بعد تحويلها إلى سلع استهلاكية عن الاستهلاك الآني، وبنفس الوقت تحويلها إلى استثمار يهدف إلى زيادة الثروة الإنتاجية في المجتمع.

وهذه الثروة الإنتاجية الموقوفة تنتج خدمات ومنافع. مثالها مكان الصلاة في المسجد، و منفعة مكان سرير المريض في المستشفى أو مكان مقعد التلميذ في المدرسة. كما إن هذه الثروة الموقوفة يمكن أن تنتج أي سلع أو خدمات أخرى تباع للمستهلكين وتوزع عائداتها الصافية على أغراض الوقف.

وجدير بالبيان أن إنشاء الوقف هو أشبه ما يكون بإقامة مؤسسة اقتصادية ذات وجود دائم إذا كان الوقف مؤبد، أو مؤقت في الوقف المؤقت. فهو عملية تتضمن الاستثمار للمستقبل، والبناء للثروة الإنتاجية من أجل الأجيال القادمة، لتوزع على أغراض الوقف خيراتها القادمة بشكل منافع وخدمات أو إيرادات وعوائد.

وجميع ما سبق يجعل وقف كل من الأسهم والحصص أو الوحدات في الصناديق الاستثمارية والودائع الاستثمارية في البنوك من أهم الأشكال الحديثة للوقف؛ لأنها تعبر عن حقيقة المضمون الاقتصادي للوقف ، وذلك لأن الأسهم والحصص والودائع تتضمن معنى الاستثمار الذي يهدف لبناء ثروة إنتاجية تستفيد الأجيال القادمة من منافعها وعوائدها.

وهكذا نجد أن الوقف ، كما وضحنا مضمونه وحقيقته الاقتصادية، هو عملية تنموية بحكم تعريفه. فهو يتضمن بناء الثروة الإنتاجية من خلال عملية استثمار حاضرة، تنظر بعين

الإحسان للأجيال القادمة، وتقوم على التضحية الآنية بفرصة استهلاكية مقابل زيادة وتعظيم والثروة الإنتاجية الاجتماعية، التي تعود خيراتها على مستقبل حياة المجتمع[1].

المطلب الثاني: اركان الوقف

للوقف اركان و شروط يمكن ابرازها فيما يلي :

1-اركان الوقف:

1-الواقف.

2-الموقوف.

3-الموقوف عليه.

4-الصيغة (الإيجاب والقبول.)

وقد وضع الفقهاء لكل ركن من هذه الأركان شروطا،

2-شروط اركان الوقف:

1.2-شروط الواقف:

يُشترط في الواقف

1-أن يكون بالغا؛ فلا يصح وقف الصغير ولو أَذن له وليه.

2-أن يكون عاقلا؛ فلا يصح وقف المجنون ومن في حُكمه.

3-أن يكون مالكاً لمال الوقف وقت وقفه.

ويجمع هذه الشروط أهلية التصرف.

2.2-شروط الموقوف:

يشترط في المال الموقوف:

1-أن يكون مالا متقوما؛ فلا يصح وقف ما ليس بمال كالتراب المبذول، ولا يصح وقف غير المتقوم كالخمر والخنزير وآلات اللهو ونحوها

2-أن يكون معلوماً علماً نافيا للجهالة وقت الوقف.

3-أن يكون مملوكا للواقف ملكا باتا عند وقفه؛ فلا يجوز للإنسان وقف ملك غيره.

[1] منذر قحف،الوقف الاسلامي تطوره ،ادائه،ادارته،تنميته،دار الفكرللنشر, دمشق ,سوريا ،الطبعة الاولى،2000،ص66

4-ألا يكون مرهونا في دين وليس عند الوقف سداد له.

5-أن يكون مما يُنتفع به على الدوام مع بقاء عينه.

6-أن يكون قابلا للوقف بطبيعته.

3.2-شروط الموقوف عليه:

الموقوف عليه قد يكون معيَنا أو غير معين، فإن كان معيناً فيشترط فيه أن يكون أهلا للتملُّك حال الوقف عليه.

وإن كان الموقوف عليه غير معين فيشترط فيه:

1-أن يكون معلوما؛ فلا يصح الوقف على مجهول.

2-أن يكون جهة بر وخير وقربة إلى الله تعالى.

3 -ألا يكون الموقوف عليه هو الواقف؛ فلا يجوز الوقف على النفس.

4.2-شروط الصيغة:

يشترط في صيغة الوقف:

1-أن تكون جازمة؛ فلا ينعقد الوقف بالوعد، ولا بصيغة فيها خيار الشرط.

2-أن تكون منجزة تدل على إنشاء الوقف في الحال.

3-أن تكون معينة للمصرف، فلابد من ذكر المصرف وقت الوقف.

4-ألا تقترن بشرط يخل بأصل الوقف أو ينافي مقتضاه؛ كأن يقول :وقفت أرضي بشرط أن لي بيعها متى يشاء[2]

المطلب الثالث :انواع الوقف

تنقسم أنواع الوقف من حيث الغرض منها إلى ثلاثة أقسام :الوقف الخيري والوقف الأهلي والوقف المشترك أما من حيث النظر إلى طبيعة ثمرات أو إنتاج الثروة الموقوفة، فتنقسم إلى نوعين آخرين، هما :الوقف المباشر، والوقف الاستثماري

[2] محمد سعيد محمد سعيد البغدادي ,الوقف و اثره في تنمية الاقتصاد الاسلامي ,منتدى فقه الاقتصاد الاسلامي ,دائرة الشؤون الاسلامية و العمل الخيري ,دبي , , 2017 , ص18

1-اقسام الوقف من حيث الغرض:

1.1-الوقف الخيري :ويسمى أيضا الوقف العام؛ هو ما يخصص الواقف من خلاله الإنفاق على جهات البر والمنافع العامة، سواء كانوا أشخاصا بعينهم من المحتاجين، أو كانت جهات بر عامة كاليتامى والفقراء والمساكين، والمرضى والعجزة والمسنين والطلبة، وغيرهم ويمكن أيضا أن يكون الوقف على مؤسسات خدمية كالمستشفيات والمدارس وغيرها.

2.1-الوقف الأهلي: ويسمى أيضا الوقف الخاص؛ فهو ما يخصص من خلاله للإنفاق على النفس (الواقف نفسه) في حياته ومن بعد موته

3.1-الوقف المشترك: هو ما يجمع بين صفات الوقف الخيري والوقف الأهلي، بحيث تخصص منافعه للذرية ولجهة من جهات البر معا

2-التقسيم الاقتصادي للوقف :

وعن التقسيم الاقتصادي لأنواع الأوقاف، من حيث النظر إلى طبيعة إنتاج الثروة الموقوفة

1.2-الوقف المباشر: وهو الأصل الموقوف الذي ينتج خدمات استهلاكية مباشرة لغرض الموقوف عليه، فهو يستخدم بذاته، ولا يستثمر ولا تستغل عوائده، ومثال ذلك وقف المساجد والمدارس والمستشفيات ومباني الجامعات ودور الأيتام , وتمثل الأوقاف المباشرة أصولا إنتاجية متراكمة عبر الأجيال، فهي تعد رأس مال إنتاجي اقتطعه الجيل الحالي والأجيال السابقة له من دخولهم وثرواتهم، من أجل البناء الإنمائي للأجيال اللاحقة .

2.2-الوقف الاستثماري: وهو الأصل الموقوف ليتم استغلاله واستثماره بأفضل طرق الاستثمار، ثم لينفق من خلاله على الموقوف عليه , فهو أصل أو مال يستثمر في إنتاج سلع وخدمات مباحة شرعا، لتباع وينفق من عوائدها وأرباحها على الأغراض التي حددها الواقف , ومثال ذلك وقف الأراضي والاستفادة من عائد زراعتها، ووقف المباني والاستفادة من عائد إيجارها، ووقف الأموال واستثمارها، والاستفادة من أرباح استثمارها؛ وريع جميع

هذه الأوقاف وليس الأصل الموقوف نفسه هو ما يستخدم في الإنفاق على الجهة الموقوف عليها وخدمتها.[3]

[3]مي علي محمود حسن،الوقف كمصدر تمويل مع التطبيق على قطاع التعليم العالي في مصر،مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد ,جامعة القاهرة،مصر ,2014,ص21

المبحث الثاني: الاهداف والاثار الاقتصادية للوقف

من خلال هذا المحتوى سنعرض اهداف الوقف مع الاشارة الى دوره الاقتصادي و اثاره في مواجهة التقلبات الاقتصادية .

المطلب الاول :اهداف الوقف

ان الاهتمام بالوقف عند الكثير من الاقتصاديين اعتبارات عديدة يمكن ابراز اهمها في ما يلي :

- ✓ ان مفهوم استثمار الوقف اصبح من المفاهيم الاقتصادية التي بدا يتسع انتشارها على نطاق كبير في المجتمعات الاسلامية و يلقى قبولا واسعا لذى الباحثين في الاقتصاد.
- ✓ ان صفة الدوام هي اهم ما يتميز به الوقف كأصل استثماري مستديم ولهذا يحقق الوقف مفهوم التنمية المستدامة.
- ✓ اعتبار الوقف دعامة اقتصادية وسياجا واقعيا للفقراء والايتام الذين تعصف بهم التقلبات الاقتصادية[4].

فالهدف الاقتصادي للوقف يتمثل في توليد دخل مستمر يسمح بتوفير احتياجات المستفيدين في الحاضر مع المحافظة على استمرار تلبية احتياجاتهم مستقبلا من خلال ديمومة الوقف التي تعني المحافظة على الرفاهة الاقتصادية للمنتفعين [5]

ونظرا لما يحتاجه البحث فتكمن اهداف الوقف العلمي في ما يلي:

1 - رعاية الباحثين والمبدعين في المجالات العلمية المتخصصة، وفتح سبل البحث لهم، والعمل الجاد على دعم الأبحاث العلمية والأكاديمية التي تحتاج لتمويل كبير، حيث يعتبر البحث العلمي ضرورة مهمة وملحة لأية جامعة اليوم، ، وكل نقص لا ريب أن له أثره على البحث العلمي، وعدم وجود المبالغ التمويلية الكافية يقلل من الإنتاج البحثي ويجعله ضعيف الثمرة.

[4] الوقف مصدر اقتصادي و منهج استثماري ,https://www.maaal.com/archives/79149

[5] عبد الله بن سليمان عبد العزيز الباحوث،الوقف و التنمية الاقتصادية، بحث مقدم لمؤتمر الاوقاف الاول في المملكة العربية السعودية, قسم الاقتصاد و العلوم الادارية، كلية الشريعة بالرياض،جامعة الملك محمد بن سعود الاسلامية، 2001، ص145

وكل هذا الاهتمام بالبحث العلمي والمشاريع البحثية والمبدعين، يجعلنا نستفيد من القدرات العلمية لطاقتنا الموجودة في جامعاتنا؛ سواء الطلبة أم الأساتذة، وفي نفس الوقت نفتح المجال للباحثين أن يقدموا ما عندهم، وتثمين الابتكارات والاختراعات المختلفة التي تنتجها أدمغتهم وتعملها أيديهم.

فالوقف عند أسلافنا مول الحركة العلمية، والبحثية، بتمكينه من نسخ الكتب، ونشرها، وحفظها في خزائن الكتب الوقفية بما تضمه بين دفتيها من علوم زاخرة وأبحاث متقدمة في مختلف العلوم والفنون ، حيث يؤكده العالم الجغرافي ياقوت الحموي بأن ما كتبه في كتابه (معجم البلدان) كان مما جمعه من فوائد من كتب الوقف التي استعارها من خزائن الكتب الوقفية.

هذا ما نحتاجه اليوم بأن يقوم الوقف العلمي بالإسهام المباشر والمضمون من خلال ريع الأوقاف في توفير متطلبات البحث العلمي وآلياته ووسائله التي يحتاجها الباحثون للوصول إلى النتائج المرجوة.

2 - غرس روح الاهتمام بالجوانب العلمية المختلفة الناشئة، وفتح أماكن لتعليمهم في الفترات التي يحتاجون فيها للتعليم خارج الدراسة النظامية، فإننا نرى اليوم العديد من المدارس الحرة التي تقوم بأدوار مختلفة كتعليم اللغات وغيرها، أو بدروس الدعم في المواد الأساسية لأصحاب النهايات وهذا النوع من التعليم لا يقدر عليه كل الطلبة، في حين نجد حاجة العديد منهم ماسة لتقوية جوانب معينة عندهم كتنمية اللغات، أو بعض المواد العلمية، وغيرها، ونعتقد أن الوقف يسهم بطريقة ايجابية في حل هذه المشكلة لديهم؛ بل يغطي ذلك ويسهم في دعمهم بالكتب والوسائل الحديثة التي تخفف عنهم عبئ التنقل أو التكاليف المرهقة.

3 - دعم الجوانب العلمية في المؤسسات التعليمية وغيرها من الجهات؛ بل نطمح من الوقف العلمي أن يبني مجالات علمية كبيرة داخل المجتمع، تساعد الدولة من جهة، وتكون منارات لأهل العلم، وقبلة للوافدين من داخل الوطن وخارجه من جهة ثانية، وترقى هذه

الصروح العلمية لتحقيق آمال الأمة في التقدم العلمي المنشود الذي يواكب العصر من جهة ثالثة.

فالوقف العلمي يقوم بتغطية العجز الملحوظ في الجامعات والمكتبات والمدارس ودور الثقافة وغيرها، فالعديد من الجامعات ومراكز البحوث العلمية تفتقد الكثير من الوسائل والأدوات من مختبرات وأجهزة علمية وكوادر فنية، وإن وجدت في بعض الأماكن فهي غير كافية.

بل لو فكرنا بجد في إنشاء مشاريع وقفية بسيطة قائمة بذاتها تدر بريعها على مثل هذه القضايا لعرفنا الحاجة للوقف العلمي، ولا استغنينا عن التبرعات المؤقتة والموسمية التي يقوم بها بعض الأشخاص أو الجهات والهيئات نحو الطلبة المحتاجين، وخاصة مع هذه الأوضاع الداعية للتقشف بسبب الأزمة الاقتصادية الراهنة وما تحمله من آثار على الجبهة الاجتماعية.

4 - تقديم الخدمات العلمية المختلفة، وإقامة المؤتمرات والندوات المتخصصة والهادفة، وتنظيم اللقاءات التي تحقق الجانب العلمي، ونشر الأبحاث العلمية، ، ومساعدة الإطارات وأهل الاختصاص والاجتهاد في إكمال مشاريعهم العلمية، وتوفير الجو المناسب لهم، ولا ريب أن هذه الأمور تحتاج لتمويل كبير، وتجهيزات ضخمة، ومساعي حثيثة تحتاج لتكلفة مادية، فكل هذا لولا الأموال لا يمكن أن تقام مثل هذا المحطات العلمية، والوقف العلمي سبيل من السبل الكفيلة للقيام بهذا الواجب الثقيل.

5 - الدعوة المستمرة المربحة والمخطط لها للوقف على الأغراض العلمية المختلفة، صغيرها وكبيرها، قصد العمل على إيجاد فضة علمية منبثقة من مشروع الأمة، باعتباره مشروعا مصيريا حضاريا يشترك فيه كل المسلمين على الرغم من اختلاف أصولهم وألوانهم ولغاتهم.

ولا بأس في هذا الإطار من التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات مع المؤسسات العلمية داخل الوطن وخارجه، وخاصة التي نجحت في الوقف العلمي، وأصبحت لها قدرة على استغلاله واستثماره وتفعيله على أرض الواقع.

6- الاستفادة من العلوم الإنسانية المختلفة التي ساهم في إنتاجها المجتمع الإنساني، وتحتاج بالتأكيد لتمويل كبير وعريض، لما تتطلب الحياة المعاصرة من تكاليف مختلفة بسبب التقدم العلمي الهائل الذي زودنا بالوسائل المختلفة في الطب والهندسة وغيرهما, وجميع المخابر العلمية التي هي بحاجة لرصد أموال ضخمة وكبيرة في تمويلها حتى تستمر وتنجح، والوقف يعتبر داعم اكبر و اساسي في هذا المجال،

وخاصة لما يقوم القائمون عليه باستغلاله في الحياة الاقتصادية المعاصرة، عن طريقة استثماره وفق الشروط الشرعية .

7_ ومن أهداف الوقف العلمي معالجة ظاهرة الوقف عموما، والنهوض به من وضعية الركود إلى وضعية النشاط، ولا شك أن هذه الأهداف كبيرة وطموحة، وخاصة ونحن في زمن ضعف فيه الوقف عموما والوقف العلمي على سبيل الخصوص، وهذا الضعف لا ريب أن له أسبابه التي يمكن للوقف العلمي أن يساهم في علاجها بطريقة آلية عندما يقف الناس على ثماره فالوقف في الآونة الأخيرة قد اعتراه من الوهن والضعف الكثير، فانحسر وكادت مسيرته أن تتوقف؛ وذلك لأسباب وعوامل مختلفة، نذكر من بينها: ، ا - قلة الوعي الثقافي، ب – الاستغناء بتكفل الدولة، ج - تحجيم دور الوقف.

وعليه فإن بيت القصيد من الوقف وكل جهد يبذل في استثماره ينبغي أن يبلغ أهدافه ومقاصده، ليصل نفعه وعوائده على الموقوف عليهم، وفي الوقت الحاضر ينبغي التركيز على أهمية الوقف الخاص بالمؤسسات العلمية، ومراكز البحث لاستعادة دورها في التنمية، وتحقيق الرخاء وسد حاجات المجتمع العلمية، والمعيشية، والاقتصادية، والأمل أن يكون لهذه الدراسات المتخصصة في هذا الجانب نتائج فعلية قادرة على توجيه المجتمع لاستعادة دور الأوقاف في سد العجز المالي الذي تعانيه بعض مجتمعاتنا[6].

[6]علي زواوي احمد ،اهداف الوقف العلمي و اليات تجديده،مجلة المعيار، المجلد 23 , العدد 45,2019،ص1059

المطلب الثاني: الدور الاقتصادي للوقف

بنظرة اقتصادية، فإن نظام الوقف يجعل جزءا من القوة الشرائية للواقف تتحول بكامل إرادته لتمويل مجالات عامة، وهو بالتالي يحدث نموذجا استهلاكيا مختلفا عن النماذج في النظرية الاقتصادية الغربية، ففي هذا النموذج لا تنقسم الدخول الفردية إلى ادخار واستهلاك فقط وإنما ايضا إلى ادخار استثماري، واستهلاك ذاتي، واستثمار اجتماعي كما أن الوقف يسهم في تحويل نسبة مما ينفق في الاستهلاك الترفيهي، لكي ينفق في استثمارات اجتماعية تعود بالنفع على المجتمع بشكل عام ويساهم الوقف في حالة تطبيقه وحسن استعماله كأداة تمويلية في تفعيل الدورة الاقتصادية للبلد وإنعاشها وقد كان ذلك ظاهرا جليا على مدار عصور مضت نمى فيها الوقف وازدهر بشكل كبير وكان له أكبر الأثر في الحياة الاقتصادية للبلدان الإسلامية فقد تغلغل في جميع المجالات ليقدم تمويلا للخدمات العامة وأعمال البر المختلفة، وكل ما ينفع الناس؛ بل وامتد أثره بتخصيص أوقاف لنفع حتى الحيوانات وتتعدد جوانب التنمية الاقتصادية التي يكون للأوقاف أثر بارز فيها من مساهمة في معالجة الفقر، وسد النقص في السلع والخدمات العامة، وخفض العجز في ميزانية الدولة، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، وما لذلك من أثر مضاعف على نمو الاقتصاد ومما يميز الوقف أنه يمثل جزءا من المجتمع المدني، وهو القطاع الثالث المختلف عن القطاع الخاص والقطاع الحكومي؛ فلا هو يهدف بشكل أساسي إلى الربح الشخصي، ولا هو يتبع الممارسة السلطوية للدولة، بأهدافها التي قد تتغير بتغير القائمين على السلطة، والتي قد لا تعكس دوما بالضرورة احتياجات المجتمعات المحلية وأولوياته.

يعتبر الوقف مصدر تمويل مستقل، حيث يأتي بمبادرات فردية، ولا يجوز أن يكون للدولة أي وصاية عليه ولا تدخل فيه ويمكن الإشارة إلى الدور الاقتصادي الذي يلعبه الوقف من خلال النقاط التالية:

1-تمويل التنمية : يقوم الوقف بدور مؤثر في تمويل التنمية بالإسهام في محاربة الاكتناز , الذي هو تخلف أحد عناصر الثروة والإنتاج عن المشاركة في النشاط الاقتصادي وبقائه في صورة عاطلة , ووجود الوقف كصدقة تطوعية بجانب الزكاة كصدقة إلزامية يسهم في

تحرير رؤوس الأموال العينية والنقدية جبراً أو طوعاً من سيطرة حب أصحابها الفطري لها ويجعلهم يدفعون بها للمشاركة في تنمية المجتمع طلباً للبركة والنماء والثواب من الله في الآخرة.

2-تنمية القطاعات الاقتصادية : يضطلع الوقف بدور فعال في دعم مختلف القطاعات الزراعية , والصناعية , والتجارية , والخدمية , والدفع بها قدماً لتحقيق التنمية الشاملة.

1.2-مجال القطاع الزراعي : بخاصة البلدان الزراعية يتم وقف الأطيان المزروعة لينفق عائدها في مختلف أوجه البر , مع رصد جزء من الغلة لتعمير الوقف والحفاظ عليه وإضافة مساحات جديدة اليه , وذلك من شأنه تنمية ذلك القطاع الحيوي الهام.

2.2-مجال القطاع الصناعي : ساهم الوقف في تنمية الصناعات المختلفة , من خلال الأوقاف التي خصص ريعها للإنفاق على بعض الصناعات الأساسية , بتوفير ما تحتاج إليه من خامات وتدريب العمال على أنواع المهارات الفنية والحرف اليدوية.

3.2-مجال القطاع التجاري : اهتم الوقف بتوفير الأسواق الداخلية والخارجية لكونها المكان المناسب لتصريف المنتجات والتعرف على حاجات المشترين وإمكانات المنتجين , فأقام الدكاكين للتجار من كل صنف , وأقام أحواض المياه المخصصة لدوابهم التي ينقلون عليها بضائعهم ، وأقام أسبلة المياه المخصصة للإنسان على الطرق التجارية كخدمة مجانية ، فكان لذلك أثر كبير في رواج النشاط الصناعي على هذه الطرق.

4.2-مجال قطاع الخدمات : نشأت العديد من الأوقاف التي كانت مهمتها إنشاء البنية الأساسية , من طرق وجسور ، وخانات لإيواء المسافرين من فقرائهم أو تجارهم في حلهم وترحالهم بين منطقة وأخرى من العالم الإسلامي.[7]

[7] الوقف الاقتصاد و ,http://www.dar-islam.net/Detail.aspx?ArticleID=1869, تاريخ الاطلاع 2020/06/01

3-التأثير على الطلب الكلي والعرض الكلي:

يؤثر الوقف على الطلب الكلي من خلال عنصرين من عناصره وهما الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري كما يؤدي تأثيره على الطلب الكلي إلى التأثير على معدلات الإنتاج والعرض الكلي فبالنسبة للطلب الكلي، فإن الوقف يؤدي إلى ارتفاع مستوى الإنفاق الاستهلاكي في الاقتصاد، حيث أن عوائد الوقف المخصصة للأعمال الخيرية تنفق على شراء وتوفير سلع استهلاكية لغير القادرين، من غذاء وسكن كما أن بعض عوائد الوقف تنفق في شكل مساعدات دورية للمحتاجين والطلبة والمرضى وغيرهم من الفئات الموقوف عليها؛ وهذه الفئات غالبا ما يعتمدون على ما يحصلون عليه من عوائد الوقف في سد حاجاتهم الاستهلاكية الأساسية، أي أنهم من ذوي الميل الحدي المرتفع للاستهلاك وبالتالي يؤدي الوقف إلى زيادة الطلب والإنفاق الاستهلاكي ،ليس لفترة واحدة فقط، وإنما لفترات متجددة تستمر باستمرار الوقف في تحقيق عوائد تصرف على الموقوف عليهم

كما يؤدي نظام الوقف إلى ارتفاع في مستوى الإنفاق الاستثماري؛ حيث يتم إيقاف رؤوس الأموال من أجل استثمارها في المجالات المختلفة من زراعة وصناعة وتجارة، من أجل الصرف من عائدها على الموقوف عليهم فهذه العملية تمثل إخراجا للأموال الزائدة عن الاحتياجات الأساسية لأصحابها، من دائرة الاستهلاك الفردي أو الاكتناز، إلى دائرة الاستثمار والتوسع في طاقة الاقتصاد الإنتاجية وهذه الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري تؤدي إلى ارتفاع منحنى الطلب الكلي إلى أعلى، مما يساهم في تنشيط العرض الكلي للسلع والخدمات، و من ثم يؤدي إلى التوسع في الإنتاج وزيادة عوائد وأرباح المؤسسات الاقتصادية.

4-سد النقص في إنتاج السلع والخدمات العامة:

وفقا للنظرية الاقتصادية الغربية، لا تجد السلع العامة إقبالا على إنتاجها من قبل الأفراد في المجتمع، وذلك لأن هذه السلع تتمتع بخاصية عدم القدرة على الإقصاء، فاستخدامها متاح للجميع وبالتالي لا يمكن بيعها أو تحقيق ربح منها ولأن الفرد في هذه النظرية يتمتع

بالرشادة، أي أنه يعظم منفعته أو الأرباح المتحققة له، فإنه لن يبادر بإنتاج هذا النوع من السلع، وقد يحدث نقص في إنتاجها إذا لم تتدخل الدولة لإنتاجها بالكامل وبكافة أنواعها أما في النظرية الاقتصادية الإسلامية والتي يقوم عليها نظام الوقف الإسلامي، فإن الفرد قد يبادر لإنتاج السلع العامة، سعيا وراء المنفعة والربح الأخرون، وليس فقط منفعة الدنيا فتوفير وإنتاج ما ينفع الناس بغير مقابل دنيوي هو هدف من أهداف الفرد المسلم، ابتغاء الأجر الاخري، وعلى هذا المبدأ يقوم نظام الوقف، والذي طالما كان له مساهمات كبيرة على مدار القرون الماضية في إنتاج وتوفير السلع العامة في المجتمع بمختلف أشكالها فإذا وجد اقتصاد إسلامي به دور فعال للأوقاف، فإن هذا الاقتصاد قد يشهد فائضا في إنتاج السلع العامة، وليس عجزا في إنتاجها أو توفيرها

5-الإسهام في خفض العجز في ميزانية الدولة:

حيث أن الوقف يساهم في تقديم وتوفير السلع العامة فهو يؤثر إيجابيا على الميزانية العامة للدولة، من حيث تخفيض النفقات العامة بمقدار الموارد الوقفية التي ينفق منها على إنتاج السلع والخدمات العامة وبتقليص جانب النفقات مما يؤدي تقلص حجم الإيرادات التي تحتاجها الدولة، مما يعني عدم الاعتماد بشكل كبير على التمويل التضخمي أو القروض المحلية والخارجية كمصدر من مصادر الإيرادات للموازنة العامة كما يترتب على خفض مستوى الاقتراض خفض سعر الفائدة، بما له من آثار إيجابية من خفض مدفوعات سداد ديون الدولة في الفترات اللاحقة، وتشجيع الاستثمار الخاص

6-دفع الاقتصاد نحو لامركزية الدولة:

يؤدي الاستقلال الذي تنشأ عليه مؤسسة الوقف إلى تحرير جزء من القرارات المتعلقة بتقديم السلع العامة من سلطة الدولة، ووضع بعضها في أيدي الأفراد والمتبرعين والواقفين، بدون حصرها في يد الحكومة وقد كانت الأوقاف وإمكاناتها الاقتصادية ضامنا لتوزيع السلطة بين قوى المجتمع، حيث أن تمركز الثروة في يد طبقة معينة أو في يد الدولة والحكام يشكل بذور

القدرة لمالك الثروة على التسلط والتحكم في حاجات الشعب الأساسية أما وجود أوقاف قوية وفعالة يقلل من مركزية القرارات الاقتصادية، ويدفع نحو لامركزية هذه القرارات من خلال مشاركة الأفراد، كما أنه يخفض من احتمالات انتشار الفساد والاستغلال، ويؤدي إلى توفير السلع والخدمات التي تمثل أولوية بالنسبة للمجتمعات المحلية

7-توفير تمويل آمن ومستقر:

بتخصيص أوقاف للجمعيات أو المستشفيات أو الجامعات أو المكتبات، أو لمشروعات أو فئات في المجتمع، فإن ذلك يضمن حصولهم على تمويل دائم وآمن ومستقر، مما يسهم في الوصول للاستقرار المالي، وحمايتهم من التقلبات المالية للحكومة أو للجهات المانحة
ومن العرض السابق، يتبين أن نظام الوقف الفعال يمكن أن يكون له إسهام في تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي التي تستهدفها الدول، كما يساعد على رفع مستوى الرضا لدى أفراد المجتمع نتيجة تحسن مستوى معيشتهم وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدور الاقتصادي للوقف يتحقق بشكل جلي عندما يكون الوقف جزءا كبيرا من المال المستثمر في الدولة[8]

8-اعادة توزيع الثروة و تحقيق العدالة الاجتماعية :

كان للوقف دور فعال في منع تركيز الثروات في يد فئات محددة، بل ساهم في تحويلها إلى مختلف الأجيال عن طريق توزيع المنافع على الموقوف عليهم ، وترك الأصول الرأسمالية أكبر فترة ممكنة لتدر عائد على مختلف فئات المجتمع، وبهذا منعت الأوقاف تركز الثروات الطائلة في يد فئات بسيطة ، بل يتم تحويلها ليستفيد منها أكبر فئات المجتمع، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ساهم الوقف في توزيع الدخول على مختلف الفئات الموقوفة عليهم سواء كانوا عاملين لدى الأوقاف أو فقراء أو مساكين أو أرامل أو طلاب علم.. إلخ، والتي لعبت دوراً كبيراً في تحقيق قدر كبير من عدالة التوزيع للثروات والدخل

[8] مي علي محمود حسن ،الوقف كمصدر من مصادر التمويل مع التطبيق على قطاع التعليم العالي في مصر،مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد ,جامعة القاهرة ،مصر,2014،ص22

9-المساهمة في الانفاق العام :

كان للوقف دور واضح وفعال في توفير النفقات العامة التي تتحملها الدولة في الوقت الحاضر، وقد تلجأ إلى الاقتراض لتغطية هذه النفقات ومنها نفقات الضمان الاجتماعي والتعليم والصحة والتي قدمها الوقف مجاناً دون أي مقابل من الدولة، وبالنظر إلى ميزانية الدولة نجد أن نفقات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية تشكل جزءاً كبيراً من الاعتمادات المالية، أما الأوقاف فقد تولتها على مستوى عال من الجودة والكفاءة. ومن خلال ما سبق يتبين أن الوقف يمثل أساس الحضارة الإسلامية[9].

المطلب الثالث :اثار الوقف في مواجهة التقلبات الاقتصادية

لقد ساهم ولا زال يساهم الوقف في مواجهة التقلبات الاقتصادية (من ركود وكساد وتضخم وغيرها) ومن ثم زاد دوره الواضح كأحد أدوات النظام الاقتصادي الإسلامي والسياسة المالية والاقتصادية الإسلامية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تخفيف حدة التقلبات الاقتصادية ذات الآثار السلبية على الاقتصاد الوطني والاقتصاد الإقليمي، بل والعالمي. يتضح ذلك من خلال ما يحققه الوقف من تجنب الاقتصاد الوقوع في دورات انكماشية وركوديه وذلك عن طريق قيامه بتخفيض العوامل التي تتسبب في تلك التقلبات مثل انخفاض الميل الحدي للاستهلاك، وارتفاع الميل الحدي للادخار، والرغبة في تفضيل السيولة النقدية واللجوء إلى الاكتناز وارتفاع معدلات الفائدة. فضلا عن الاتجاهات والتوقعات التشاؤمية لرجال الأعمال والمستثمرين، وما يترتب على ذلك اضمحلال النشاط الاقتصادي وانتشار الموجات الركودية

إن وجود الوقف ضمن عناصر منظومة الاقتصاد الإسلامي، مع توفره على تحريم الفائدة الربوية، وفي نفس الوقت يعمل الوقف جنبا إلى جنب مع الزكاة في تحقيق قدر كبير من الاستقرار الاقتصادي عن طريق إحداث موجات رواجيه بتأثيره على كل من الميول الحدية للاستهلاك والادخار وتخفيض الرغبة في الاكتناز وتقديم الإنفاق على المشروعات الوقفية،

[9] علي بن محمد الفران ،دور الوقف في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في اليمن , http://althawrah.ye/archives/613301 ,تاريخ الاطلاع2020/06/04

على تفضيل السيولة. ومن ثم مزيد من دعم الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية بتمويل المشروعات الوقفية.

فضلا عما سبق، يمارس الوقف تأثيرات غير مباشرة في حماية الاقتصاد من التقلبات الاقتصادية عن طريق قيامه بدور إيجابي في إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة وفي غير صالح الأغنياء. ومن ثم تقليل تفاوت توزيع الدخل وزيادة الطلب الكلي، وبالتالي إحداث رواج اقتصادي في جانبي الطلب والعرض الكلي في الاقتصاد . كما أن الوقف والإنفاق الطوعي يحمي الاقتصاد من مخاطر الاكتناز وتفضيل السيولة، ومن ثم يدعم اتجاهات توجيه رؤوس الأموال النقدية والعينية إلى الأنشطة الاستثمارية المختلفة، مما يسهم في تقليل فرص حدوث الأزمات الاقتصادية التي تنتج عن وجود فوائض في المدخرات تزيد عن الاستثمارات ولا تأخذ طريقها نحو الاستثمار والتشغيل. ومن ثم إحداث أزمات اقتصادية كتلك الأزمة العالمية الحالية التي اندلعت في سبتمبر من عام 2008 ولازالت آثارها مستمرة حتى الآن

بالإضافة لما سبق، فإن الوقف يسهم في تحسين توقعات المستثمرين عن طريق انتظام حصول المنتفعين من الموارد الوقفية على دخولهم بصورة منتظمة. ومن ثم رفع الكفاية الحدية لرأس المال مما يحفز على دخول دورة الأعمال في أنشطة استثمارية حديثة ومن ثم إحداث رواج اقتصادي. كما أن وجود الأوقاف في صورة عينية إلى جانب توزيع جزء من عائدها على المنتفعين في صورة عينية، يسهم وبلا شك في تحقيق الاستقرار النسبي في القوة الشرائية للمستفيدين من التدهور في أوقات التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار. فضلا عن أن ثبات إيجارات الأسواق والأراضي والعقارات الموقوفة، يترتب عليه تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومحاربة التضخم وثبات القوة الشرائية للعملات الوطنية داخل الدول الإسلامية.

ومن ثم، فإنه يمكن القول أن استمرارية الأعمال الوقفية وديمومة تأثيراتها الاقتصادية له أثر إيجابي في اكتمال الدورة النقدية بالاقتصاد. ومن ثم تقليل مخاطر حدوث ركود اقتصادي مما يقلل في فرص إحداث تقلبات اقتصادية ويقلل الفجوة بين الذروة والقاع في مراحل الدورة التجارية، بحيث تكون السمة الاستقرارية هي المسيطرة على طبيعة النشاط

الاقتصادي. إن هذا البند المهم من بنود الخير للتخفيف من حدة الفقر وتوفير متطلبات الحياة للفقراء كان له أثر كبير في المجتمع العربي الإسلامي[10].

[10] محموم حامد محمود عبد الرزاق،الوقف كاحد ادوات النظام المالي الاسلامي و دوره التنموي ،المجلة العربية للادارة ،المجلد 33,العدد 1،2013،ص211

الخلاصة:

ان الحكمة من تشريع الوقف مبنية على جلب المصالح للعباد و تحقيق النفع لهم و هو من جملة الطاعات و القربات التي حثت عليها الشريعة الاسلامية و رغبة بفعلها و حثت على القيام بها من خلال الوقف على ما من شانه رفعت الدين واعداد القوة والاهتمام بالنواحي الدينية و الثقافية والاجتماعية والصحية والاقتصادية للمجتمع .

من خلال الدراسة فان المضمون الاقتصادي للوقف يجب ان يعطى له مكانة هامة في الهيكل الاقتصادي الحديث من عدة نواحي وبإمكانه ايضا ان يعطي مجالات حيوية في المجتمع المعاصر حيث يؤدي الاهتمام به الى تطوير حركته الاقتصادية والتنموية.

الفصل الثاني: الدور التمويلي للوقف

المقدمة

يتمتع الوقف بقيمة اقتصادية كبيرة يعتمد عليها في تمويل مختلف المشروعات وهو من أفضل الوسائل لاستمرار تدفق ريع المشروعات التي تسعى لمكافحة الفقر والحرمان والجهل والمرض لضمان حياة أكثر استقرارا حيث يلعب الوقف دورا مهما في تفعيل الدورة الاقتصادية وتحقيق النمو ومعالجة المشاكل الاقتصادية والتخفيف من العوائق والانحرافات التي تعيق الاقتصاد من خلال هذا الفصل سنعرض الدور التمويلي للوقف لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي .

المبحث الاول :الوقف مصدر من مصادر تمويل البحث العلمي

يعتبر قطاع التعليم العالي والبحث العلمي هو قطاع الاهم للنمو و التنمية في اي دولة حيث انه يعتمد اعتمادا كبيرا على التمويل الحكومي و الذي لا يكفي لاستمراره بالكفاءة المرجوة و لذلك فانه من الضروري توفير مصادر تمويلية اخرى سنتطرق في هذا المبحث الى تبيان الصيغ المختلفة لاستخدام الوقف في تمويل التعليم و البحث العلمي و كيفية ادارة هذه الاوقاف و استثمارها و عرض الصيغ الحديثة لتمويل و استثمار الأوقاف.

المطلب الاول: الصيغ المختلفة لاستخدام الوقف في تمويل التعليم العالي

1-استخدام صيغ الوقف التقليدية:

إن دعم مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي قد يكون من خلال الأوقاف المباشرة، كوقف الكتب والمكتبات، والبرامج الحاسوبية، ووقف الأجهزة المستخدمة في الأبحاث العلمية كما يمكن الاعتماد على الصيغ التقليدية لإنشاء الأوقاف الاستثمارية والاستفادة منها، ومن ذلك :

1.1-وقف العقارات :كالأراضي والمباني السكنية أو التجارية، وغيرها من العقارات.

2.1-وقف النقود :حيث يمكن وقفها إما كودائع في البنك، أو في محافظ استثمارية.

3.1-وقف الأسهم في الشركات المساهمة :مع مراعاة الضوابط الشرعية والاقتصادية في هذه الأسهم، بحيث تكون من شركات ذات نشاط مباح شرعا، ولا ينطوي الاستثمار فيها على مخاطرة اقتصادية عالية ويلاحظ في هذه الصيغة أن شراء الأسهم يكون بغرض الاستثمار الدائم للحصول على ريع السهم، وليس بغرض المتاجرة بها في الأسواق المالية كما يراعى في اختيار الأسهم أن تكون لشركات ناجحة، وتوزع عوائد دورية جيدة وبشكل منتظم ويمكن تخصيص عوائد هذه الأوقاف الاستثمارية للإنفاق على الطلبة غير القادرين، أو تقديم منح للطلبة والباحثين، كما يمكن تخصيص العائد لتمويل برامج بحثية متخصصة أو توفير فرص تدريبية لرفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس، وغيرهم من الباحثين وهذه الصيغ لإنشاء

الأوقاف ينتشر استخدامها في الدول العربية والإسلامية، ولكن استخدامها لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي يواجهه عقبة وهي اشتراط القوانين في عدد من الدول اختصاص وزارة الأوقاف بالنظارة على جميع الأوقاف بالدولة، ولا تستطيع الجهة الموقوف عليها(في هذه الحالة الجامعات أو مراكز البحث العلمي)إدارة وقفياتها بنفسها ونظرا لافتقاد الكفاءة والشفافية في إدارة الوزارات للأوقاف، فإن هذا يقلل من فعالية استخدام هذه الصيغ الوقفية لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي.

2:المؤسسات الخيرية : (Fondations) والأمانات الوقفية : (Trusts)

تعتبر المؤسسات الخيرية والأمانات الوقفية أحد الأشكال المؤسسية لاستخدام الوقف، والتي لا تنتشر كثيرا في البلاد العربية والإسلامية، وإنما يكثر استخدامها في بلاد الغرب، حيث يوجد أساس قانوني واضح لها وكلاهما يقوم على فكرة إيقاف أموال وأصول لاستثمارها، من أجل تحقيق عائد يساعد في الحفاظ على الأصل وزيادته لتعويض تآكل قيمته بسبب التضخم، كما يكفي للصرف على أهداف المؤسسة أو الأمانة، أو الأشخاص والجهات الموقوف عليها ويمكن تعريف كلا منهما كالآتي :

1.2-المؤسسات الخيرية : *Foundations* هي مؤسسات غير هادفة للربح، تنشأ لأهداف اجتماعية أو تعليمية أو دينية، أو أي أهداف أخرى تصب في النفع العام وتقوم هذه المؤسسات على أساس حبس أموال معينة، وإيقافها، فتمتلك بالتالي مصادر تمويلها الذاتية التي توفر تمويلا دائما للإنفاق على أنشطتها المختلفة

2.2-الأمانة الوقفية : *Trust* هي كيان غير ربحي، يقوم على التزام يلزم شخصا يسمى "الأمين أو عدة أشخاص يتكون منهم" مجلس أمناء "بالتصرف بأموال وأصول واستثمارها لمصلحة أشخاص آخرين وهم المستفيدون متبعين في ذلك شروط اتفاقية الاستئمان، والقوانين التي تحكمها.

ويجمع بين المؤسسات الخيرية Foundations والأمانات الوقفية Trusts أنها مؤسسات غير حكومية، ولا تهدف للربح؛ وهي ترتبط بفكرة الوقف من حيث أن الغرض من إنشائها يكون غرضا اجتماعيا، كما أنها تعتمد على موقوفات تستثمر ويوزع العائد منها على المنتفعين وعلى الأهداف التي قامت من أجلها بينما تختلف المؤسسة عن الأمانة في

الخصائص والتوصيف القانوني والأهداف، حيث لا يشترط خيرية أهداف الأمانات الوقفية وتشترك المؤسسات الخيرية والأمانات الوقفية مع مفهوم الوقف الإسلامي في تمتع كل منهما بشخصية اعتبارية مستقلة، تتسق مع إرادة وشروط المانح، وتكون مسئولة عن إدارة المال الموقوف والصرف من عائده على الموقوف عليهم بينما تختلف المؤسسات والأمانات عن الوقف الإسلامي في دافع النشأة؛ ففي حين ترتبط نشأة الوقف الإسلامي بدافع ديني، تغلب على نشأة المؤسسات الخيرية والأمانات الوقفية حوافز متعلقة بالتمتع بالإعفاءات الضريبية كما أنه يمكن تغيير شكل الأمانة الوقفية وإبدالها وتسييلها، وصرفها في أغراضها بالإضافة إلى أغراض أخرى شبيهة؛ في حين أن الوقف لا يجوز استبداله ولا تغيير شروطه إلا بضوابط وقواعد محددة، وفي ظل رقابة من القضاء عليه .

3.2-الهيكل الإداري والدعم المالي :

يقوم على رأس الهيكل الإداري للمؤسسات الخيرية، أو الأمانات الوقفية، مجلس أمناء يكون مسئولا عن وضع السياسات المالية والإدارية والاستثمارية للمؤسسة، وقواعد تقديمها للمنح للجهات المستفيدة , كما يراجع السياسات الداخلية للمؤسسة ويتابع أداء الجهاز التنفيذي بها وتتعدد صيغ الدعم المالي الذي يمكن أن تقدمه المؤسسات الخيرية والأمانات الوقفية لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي فأحد هذه الصيغ هي تقديم المنح، حيث تتلقى المؤسسة أو الأمانة طلبات المنح من الجهات المختلفة ويتم دراستها من خلال اللجان المختصة من أجل تقديم التمويل اللازم وتشمل الصيغ الأخرى إنشاء شراكات مع الجامعات ومراكز البحث العلمي، حيث يمكن تقديم مخصصات سنوية لبعض الأقسام العلمية، أو تقديم منح لدراسة موضوع بحثي معين أو مادة علمية تهتم بها المؤسسة كما تقدم المؤسسات الخيرية والأمانات الوقفية في بعض الأحيان دعما لتطوير البنية الأساسية الخاصة بالجامعات أو مراكز البحث العلمي، وتحديثا لمعامل والأجهزة العلمية وفي بعض الدول تقوم المؤسسات الخيرية بإنشاء جامعات أهلية،والصرف عليها من وقفية المؤسسة[11]

[11]فادي فتحي الاشرم،نحو استراتيجية تنموية لتطوير الوقف التعليمي لتمويل التعليم الجامعي في فلسطين، مذكرة لنيل درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية ,كلية الاقتصاد والعلوم الادارية،الجامعة الاسلامية بغزة ،فلسطين, 2019, ص42

4.2- أمثلة لبعض المؤسسات والأمانات الوقفية:

يتناول هذا الجزء بعض المؤسسات والأمانات الوقفية التي تهتم بمجال التعليم وتمويل البحوث العلمية في عدد من الدول، ومنها على سبيل المثال:

1.4.2-وقف بيل و ميليندا غيتس

منذ عام 1994م بدأ أثرى رجل في العالم، بيل غيتس، مالك شركة مايكروسوفت، مع زوجته ميليندا غيتس؛ النشاط الخيري، وفي عام 2000م قاما بتأسيس «وقف بيل وميليندا غيتس» في سياتل واشنطن بقيمة 126 مليون دولار أمريكي. وقد شهد الوقف نمواً خلال العامين الأولين من خلال التمويل ليصل إلى 2 مليار دولار. وفي عام 2006م انضم للوقف المستثمر الشهير وارن بافت، ثاني أثرى أثرياء العالم بعد بيل غيتس، بتمويل بلغ 30.7 مليار دولار، من خلال تقديم 10 ملايين سهم من أسهم شركة ببيركشاير هاثاواي. هذا وتُقدر قيمة الوقف حالياً بأكثر من 37 مليار دولار، وهو أكبر وقف على مستوى العالم حتى الآن.

يتركز مجال عمل وقف بيل وميليندا غيتس على ثلاثة مجالات رئيسية، هي: التنمية العالمية، الصحة العالمية، إضافة إلى برامج مجتمعية داخل الولايات المتحدة الأمريكية.. حيث يهدف وقف بيل وميليندا غيتس إلى مجموعة من الأهداف الرئيسية داخل وخارج الولايات المتحدة الامريكية؛ فعلى الصعيد العالمي يهدف إلى تعزيز الرعاية الصحية والحد من الفقر المدقع، أما على صعيد الولايات المتحدة الأمريكية فيهدف إلى توسيع فرص التعليم والوصول إلى تكنولوجيا المعلومات.والجدير بالذكر أن وقف غيتس يتبع منهجية الشراكة لتنفيذ برامجه وتحقيق أهدافه، حيث إن لديه عدة شراكات مع منظمات غير ربحية وربحية وحكومية تقدم له المنح، بينما هناك شركاء آخرون يتعاونون معه لجمع عدة أطراف؛ بغية تحقيق هدف مشترك. وبحسب التقرير الذي نشره وقف غيتس في 31 ديسمبر 2010م، فقد صرف الوقف 60 ٪ من إجمالي الصرف السنوي على مجال الصحة العالمية، و19.82 ٪ للتنمية العالمية، و15.42 ٪ للبرامج داخل الولايات المتحدة الأمريكية، و4.62 ٪ برامج مختلفة.[12]

[12] عبد الرحمان بن عبد العزيز ،الوقف والحضارة الاسلامية ، http://www.albayan.co.uk/Mobile/MGZarticle2.aspx?ID=2833 تاريخ الاطلاع2020/05/26

2.4.2-المؤسسة الوقفية الدولية لمساعدة المجتمعات المحلية (فينكا):

المؤسسة الوقفية الدولية لمساعدة المجتمعات المحلية(فينكا) والتي تسعى إلى تأهيل الأفراد خاصة النساء ومنحهم قروضًا صغيرة تتراوح بين خمسين وثلاثمائة دولار أمريكي[13]

3.4.2-مؤسسة فورد:أسس هنري فورد وولده إدزيل مؤسسة فورد عام 1936 بمنحة مبدئية تقدر بخمسة وعشرين ألف دولار، واقتصر نشاط المؤسسة لما يزيد عن عقد ونصف على دعم العمل الخيري في المناطق المحيطة بمصانع شركة فورد للسيارات داخل ولاية ميتشجان، مخصصة الجزء الأكبر من هذا الدعم لصالح مستشفى هنري فورد ومؤسسة إديسون العلمية. وتولى فورد الابن رئاسة المؤسسة منذ إنشائها وحتى وفاته عام 1943، وخلفه هنري فورد الحفيد، حتى عام 1951. وبعد وفاة إدزيل عام 1943، ثم وفاة والده هنري فورد الأب عام 1947، تلقَّت المؤسسة هبات ضخمة من ميراثيهما في أسهم شركة فورد الأم، مما سمح لها بالتطلع نحو توسع أفقي ورأسي في نوعية أنشطتها ونطاق عملها، وقد أوصت اللجنة في تقرير أصدرته عام 1949 بتحول عمل المؤسسة من المحلية إلى المستويين الوطني والعالمي، كما حددت خمسة مجالات لعمل البرامج المقترحة: تأسيس السلام، ودعم الديمقراطية، وتقوية الاقتصاد، ودعم التعليم في مجتمع ديمقراطي، وأخيراً الاهتمام بالسلوك الفردي والعلاقات الإنسانية المتبادلة. [14]

4.4.2-وقفية ويلكوم :

"سميت ويلكوم (WELLCOME) " نسبة لمؤسسها "هنري ويلكوم"، وعمرها 100 سنة، ودعت إلى استفادة قطاع الوقف الإسلامي بالمملكة من خصائص هذه التجربة التي تتميز بالمؤسسية والاحترافية، لافتاً إلى أنها تعمل كمؤسسة خيرية في خدمة القطاع الصحي

[13] حسين عد المطلب الاسرج،تطوير مؤسسة الوقف، تاريخ الاطلاع 2020/05/26,
https://elasrag.wordpress.com/2015/06/28/%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%AF%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%82/

[14] ريمام احمد جفاجي ,مؤسسة فورد: المساحات المشتركة بين العمل الخيري و البحث الاكاديمي , https://www.moslimonline.com/index.php?page=artical&id=1228&search=%#.XrwlflVKi00 , تاريخ الاطلاع 2020/05/26

وليست كمؤسسة مانحة للمال، حيث يبلغ حجم الإنفاق السنوي لهذا الوقف مليار جنيه استرليني.

يعد "وقف ويلكوم" البريطاني بأنه ثالث أكبر وقف خيري في العالم، بعد وقفي إيكيا، وجمعية بيل جيتس، لافتاً إلى أن الوقف يتخصص وفق وصية صاحبه منذ تأسيسه عام 1936م، على الإنفاق الخيري في مجالات البحث العلمي الطبي وخدمة البشرية، حيث كان لها إسهاماتها العالمية في اختراع أدوية مهمة مثل الدواء الشهير لعلاج الصداع "البنادول"، والمضاد الحيوي "الأوجمانتين"، وما يميز هذه التجربة التزامها بأنظمة إدارية وقانونية ومحاسبية مؤسسية صارمة، وبإدارة مجلس أمناء متخصص ومحترف[15].

5.4.2-مؤسسة وهبي كوتش بتركيا :

مؤسسة وهبي كوتش والتي تعتبر مؤسسة خيرية وأكبر شركة في تركيا وهي شركة وقف كوتش، تأسست في عام 1969 من قبل وهبي كوتش لتطور تركيا المعاصرة

أهم اساسيات الحياة هي التعليم والصحة والثقافة؛ حبث بدأت مؤسسة وهبي كوتش تعمل بشكل رئيسي في هذه المجالات،منذ إنشائها و شاركت في عدد كبير من القضايا الخيرية من بينها :

1.5.4.2-مؤسسة كونش للرعاية الصحية :

منذ إنشائها في عام 1969 قد وضعت المؤسسة معيارا جديدا للتميز في العمل الخيري. إذ تسترشد بمهمتها في التصدي للاحتياجات الأساسية للحياة الحديثة والتنموية بتركيا من خلال تعزيز التعليم والصحة والثقافة، وتشمل إنجازات المؤسسة جعل المستشفى بمواصفات عالمية المستوى، و اقامة المتاحف التي تحافظ وتسلط الضوء على الثقافة التركية والمؤسسات الأكاديمية المرموقة على جميع المستويات.

[15] تجربة ويلكوم الوقفية البريطانية 100 عام من النجاح و اهدت البشرية البنادول و الاوجمانتبن , https://www.maaal.com/archives/20170301/87885, تاريخ الاطلاع 2020/05/27

2.5.4.2-مؤسسة التمريض لمؤسسة كوتش :

أنشئت في عام 1974 في محاولة لتحديد مشاكل مهنة التمريض في تركيا و ودعم إنتاج حلول مجدية وطويلة الأمد، بمثابة نقطة البداية لأنشطة المؤسسة والتي تهدف إلى تطوير مهنة التمريض في تركيا[16]

3-الجامعات الأهلية:

تعد الجامعات الأهلية إحدى صور مساهمة المجتمع المدني في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي؛ فهي جامعات خاصة يؤسسها أفراد أو جمعيات أهلية، بهدف توفير خدمة تعليمية راقية وتقدم الجامعات الأهلية خدماتها التعليمية بمقابل مالي، ولكنها لا تسعى إلى تحقيق الأرباح، بل يعاد استثمار ما يتحقق من أرباح داخل الجامعة مرة أخرى لتحسين العملية التعليمية وتعتبر كافة أصول الجامعة الأهلية وقفا، من أراض ومبانٍي ومعامل وأجهزة؛ حيث أنها عبارة عن مال موهوب للمنفعة العامة، ولا يسترده الواهب مرة أخرى؛ سواء كانت الأصول موهوبة بذاتها، أو أن مؤسسي الجامعة قاموا بشرائها وتخصيصها لمنفعة الجامعة وطلابها بالإضافة إلى ذلك، فإن كثيرا من الجامعات الأهلية تمتلك أوقافا مخصصة لتمويل الجامعة، تتكون من خلال الهبات والتبرعات والأوقاف التي تتلقاها، مما يمكنها من خفض مصاريف الدراسة في بعض الأحيان، وإتاحة تعليم متميز لعدد أكبر وفئات أكثر تنوعا من المتعلمين وبدراسة مدى انتشار الجامعات الأهلية في واقعنا المعاصر، نجدها تنتشر في عدد من الدول مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا وغيرهم فعلى سبيل المثال نجد في الولايات المتحدة الأمريكية 1600 مؤسسة تعليم عالي خاصة غير هادفة للربح، مثل جامعات هارفاردHarvard،و ستانفورد Stanford وبرينستون Princeton ، ويل Yale

أما بالنسبة للعالم العربي والإسلامي، فنجد بعض الأمثلة لجامعات أهلية في دول مثل السعودية واليمن ولبنان والأردن ففي السعودية توجد عشر جامعات أهلية، بالإضافة إلى اثنين وثلاثين كلية أهلية؛ منها جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، وجامعة الأمير سلطان،

[16] تاريخ الاطلاع 2020 /05/28, http://www.bumerhealth.com/ar/koc-healthcare/

وجامعة الأمير محمد بن فهد وجامعة الفيصل وأحد الأمثلة باليمن جامعة الإيمان، وهي جامعة إسلامية غير ربحية مقرها صنعاء الخاصة غير الربحية في الأردن جامعة الشرق الأوسط، وجامعة عمان العربية أما بلبنان فنجد نماذج كجامعة البلمند، وجامعة بيروت العربية، والتي تعتبر كافة أموالها ملكا لوقف البروالإحسان

4-إدارة الأوقاف الخاصة بالجامعات:

تحرص الجامعات في العديد من بلدان العالم على تملك أوقاف، بعضها ينشأ عن طريق إيقاف بعض ما تتلقاه الجامعة من تبرعات أو هبات وقد لاقى هذا الأمر اهتمام العديد من الباحثين الذين درسوا أسباب اهتمام الجامعات بإيقاف بعض ما تتلقاه من أموال لاستثمارها واستخدام العائد منها،بدلا من صرفها مباشرة

لخص الدارسون إلى أن الجامعات تهدف من وراء ذلك إلى الحفاظ على سمعة الجامعة والتميز الأكاديمي بها، وحماية الحرية الفكرية، حيث أن النمو في الأوقاف عبر الزمن يوفر دخلا استثماريا إضافيا لدعم الأنشطة الموقوف عليها(مثل الكراسي الوقفية، والمنح، وتمويل البحث العلمي)؛ كما يؤدي إلى تحسين وضع ميزانية الجامعة من خلال زيادة صافي الأصول بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الأوقاف وعوائدها تستخدم كضامن لمواجهة التغيرات الاقتصادية التي قد تحدث للجامعة ويتضح من هذه الأسباب أهمية احتفاظ الجامعة بأوقاف تديرها بنفسها لضمان تمويل مستدام مستقر للعملية التعليمية والبحثية بها

تنتشر الوقفيات الجامعية في الكثير من الدول، وبالأخص في الدول المتقدمة وهي تتواجد في الأنواع المختلفة من الجامعات، الحكومية منها وغير الحكومية وتفوق جامعات الولايات المتحدة الأمريكية جامعات العالم المختلفة من حيث قيمة ما تمتلكه من أوقاف، حيث بلغت القيمة الإجمالية425.09 مليار دولار[17].

[17]مي علي محمود حسن،الوقف كمصدر تمويل مع التطبيق على قطاع التعليم العالي في مصر،مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد ,جامعة القاهرة،مصر,2014,ص38

5-الصّندوق الوقفي:

تعتبر الصّناديق الوقفيَّة من الصُّور المعاصرة للوقف النّقدي الجماعي .ويمكن تعريف الصندوق الوقف انه عبارة عن تجميع أموالٍ نقديةً من عددٍ من الأشخاص أو المؤسّسات عن طريق التّبرعّ، لاستثمار هذه الأموال، ثمَّ إنفاق ريعها او غلّتها على مصلحة عامة تحقّق النّفع للأفراد والمجتمع بهدف إحياء سنَّة الوقف .ويجب تكوين إدارة لهذا الصّندوق تعمل على رعايته والحفاظ عليه، والإشراف على استثمار الأصول، وتوزيع الارباح بحسب الخطّة المرسومة.

وفيما يتعلّق لأموال التي تدخل هذا الصّندوق؛ والتي تأخذ طابع الوقف النقدي، فإنّ المطلوب من إدارة الصّندوق القيام باستثمار ذلك مع ضرورة مراعاة أو توفير أكبر قدر من الحماية من باب الابتعاد عن المخاطر التي قد يتعرّض لها المبلغ في المشروع الذي يحقّق أكبر عائد ممكن، على أن لا يصطدم ذلك مع مصلحة المجتمع.

و ان العائد أو الربح الذي نحصل عليه من استثمار أموال هذا الصندوق يصرف في دعم التعليم في كلية إدارة الأعمال الوقفية في المكان الذي تراه الإدارة المشرفة عليه مناسباً داخل الكليَّة.

1.5-آليات إدارتها:

قد تختلف آليات الإدارة بين الصناديق المختلفة فالصناديق التي تنشئها الجامعة تكون إما تابعة لإدارة الجامعة نفسها، أو تابعة لإدارة مؤسسة خيرية أو شركة استثمارية تنشئها الجامعة لخدمتها، فتتولى تلك المؤسسة أو الشركة الإدارة المالية للصندوق وتعين اطارات متخصصين في مجال الاستثمار، من أجل الحفاظ على القيمة الحقيقية لأوقاف الجامعة، بل وزيادتها، وتحقيق أكبر قدر من العائد الاستثماري من أجل دعم أنشطة الجامعة وما خصصت له الأوقاف بينما الصناديق التي تنشأ مستقلة عن الجامعة، فقد يبادر بإنشائها إحدى مؤسسات المجتمع المدني، أو أحد البنوك الإسلامية في الدولة، بحيث يكون الهدف من هذا الصناديق هو تمويل التعليم العالي والبحث العلمي ويمكن أن تنشأ مثل هذه الصناديق تحت إشراف الإدارة المسئولة عن الأوقاف بالدولة، مثل تجربة الأمانة العامة للأوقاف بالكويت

والصناديق الوقفية التابعة لها وينشأ لإدارة الصندوق مجلس إدارة أو مجلس أمناء يكون مسئولا عن الإشراف على الصندوق والعمل على تحقيق أهدافه، ووضع السياسة الاستثمارية للصندوق ومتابعة تنفيذها، بالإضافة إلى العمل على التعريف بالصندوق وأهدافه والإعلان عنه من أجل استقطاب أوقاف جديدة له

6-الكراسي العلمية :

الكرسي العلمي هو برنامج بحثي أو أكاديمي في الجامعة يهدف لإثراء المعرفة الإنسانية وتطوير الفكر وخدمة قضايا التنمية المحلية .ممول عن طريق منحة نقدية دائمة أو مؤقتة يتبرع بها فرد أو مؤسسة أو شركة أو شخصية اعتبارية .ويعين فيه أحد الأساتذة المختصين المشهود لهم بالتميز العلمي والخبرة الرائدة والسمعة العلمية في مجال الكرسي .يعمل ضمن البرنامج فريق من الباحثين المؤهلين ذوي الكفاءة والخبرة في مجال الكرسي[18].

المطلب الثاني :ادارة و استثمار الاموال الوقفية

1-إستثمار الأموال الوقفية

اختلفت وسائل استثمار الوقف وتطورت باختلاف الزمان، فبعد أن كانت محصورة قديما بأنواع محددة، أصبح استثمار الوقف اليوم يعتمد وسائل حديثة حققت نتائج باهرة أهمها :

1.1-الإستثمار بالإعتماد على الصكوك الوقفية:

إن عبارة الصكوك الوقفية مصطلح مستحدث ظهر في العصر الحديث كأداة من أدوات التمويل، وهي عبارة عن وثائق أو شهادات خطية متساوية القيمة قابلة للتداول تمثل المال الموقوف ، ويقصد به تحويل مجموعة من الأصول المدرة للدخل غير السائلة إلى صكوك قابلة للتداول مضمونة بهذه الأصلية ومن ثم بيعها في الأسواق المالية مع مراعاة ضوابط التداول وهناك عدة صيغ للتمويل والاستثمار في الأوقاف بالاعتماد على الصكوك الوقفية، تتمثل فيمايلي:

[18] الكراسي العلمية ,https://www.uj.edu.sa/Content.aspx?Site_ID=55664&lng=AR&cid=254450 , تاريخ الاطلاع 2020/05/29

1.1.1-الأسهم الوقفية:

تتمثل في نقل القدرة على الوقف إلى كافة المسلمين عبر المساهمة في وقف خيري بشراء سهم أو عدة أسهم حسب القدرة، والفئات المحددة في مشروع معين ينفق ريعه على أوجه الخير المحددة وفقا للسهم وحسب رغبة المساهم، وهذه الأسهم لا يتم مداولتها في البورصة ولكنها تحدد نصيب صاحبها في مشروع وقفي معين، كما لا يحق له سحب هذه الأسهم أو التدخل في طريقة استثمارها.

2.1.1-السندات الوقفية:

تقوم فكرة السندات الوقفية على تحديد مشروع وقف لخدمة المجتمع وتحديد حجم التمويل اللازم له، ثم إصدار سندات بقيم إسمية مناسبة، وطرحها للاكتتاب العام لتجميع المال اللازم لمشروع الوقف، ويمكن إنشاء صندوق استثمار وقفي لإدارة هذه السندات.

3.1.1- سندات المقارضة:

تعرف سندات المقارضة في الاقتصاد الإسلامي المعاصر بأنها أداة استثمار تقوم على تجزئة راس مال الاقراض بإصدار صكوك ملكية راس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها بإعتبارهم يملكون حصصا شائعة في راس مال المضاربة وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل من هم فيه وعليه فالوقف الذي يراد له الاستمرار، ومن مقاصده التأبيد، لا يمكن أن يتحقق له ذلك إلا من خلال الاستثمارات الناجحة، والا فالمصاريف والنفقات والصيانة قد تقضي على أصل الوقف إن لم تعالج عن طريق الاستثمار المجدي النافع، لذلك ينبغي أن تهتم إدارة الوقف بهذا الجانب اهتماما كبير وتخصص جزءًا من ريع الوقف للاستثمار إضافة إلى استثمار بقية أموالها السائلة وعليه باستمرار الأوقاف باستمرار أصولها عن طريق الوقوف عليها واعادة تأهيلها ثم استعمال ريعها في استثمارات مجدية وناجحة، يعود بالنفع على فئات المجتمع الضعيفة باعتبار أن الأوقاف كانت ومازالت هي المتكفل الأول بها والقائم عليها، وان كان في القديم هذا التكفل

مباشر بين القائم على الوقف وهذه الفئات فاليوم أصبحت الجمعيات الخيرية هي همزة وصل بين الوقف وفئات المجتمع[19].

4.1.1-القرض الحسن :

ومن خلاله يتم إقراض المحتاجين قدر حاجاتهم من أموال الوقف على أن يعيدوه في الأجل المتفق عليه.

5.1.1-الودائع ذات المنفعة الوقفية :وعبرها تقول السلطات المكلفة بالأوقاف باستغلال الودائع المودعة لديها مع ما لديها من أموال وقفية بهدف الزيادة من عائدات استثمار الأملاك الوقفية، مع كامل الحق في استرجاعها من قبل أصحابها الأصليين.

6.1.1-المضاربة الوقفية :وفيها يتم استعمال بعض الأرباح الوقفية في المعاملات المصرفية مع مراعاة دوما الضوابط الشرعية للاستثمار والتي من بينها مشروعية المعاملات المصرفية[20].

2- كيفية ادارة الاموال الوقفية

تعرف الإدارة المالية بشكل عام بأنها تلك الوظيفة الإدارية التي تتعلق بتنظيم حركة الأموال اللازمة لتحقيق أهداف معينة بأقصى كفاية في حدود الإمكانيات المتاحة، مع الوفاء بالالتزامات المستحقة .وبالنسبة لإدارة أموال الأوقاف والإشراف عليها هي النظر والعمل فيما يختص بتلك الأوقاف وما يتصل بها من حقوق وأموال، هذا إلى جانب المحافظة عليها ومتابعتها ورعايتها وتنميتها واستثمارها وصرفها في الأوجه الموقوفة عليها فالتطور المنشود للوقف لا يتم من خلال عمل عشوائي، ولكن لابد من أن يكون معتمدا على أسس الإدارة العلمية من حيث التخطيط والتنظيم والمتابعة والتقويم .ويستلزم مشاركة جميع المنتفعين والمتخصصين في هذا المجال لإتاحة الفرص لتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب الناجحه في إدارة أموال الأوقاف .ويتطلب تدعيم قدرة مؤسسات التعليم العالي على إدارة أموال الوقف ضرورة توافر العناصر التالية:

[19] فريدة الحمصي , جمال الديب ,اسهام الوقف في تنمية عمل الجمعيات الخيرية ,مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية,المجلد07 ,العدد 4,2018,ص125

[20] امينة عبيشات،عماري براهيم،الاساليب الحديثة في استثمار الاوقاف في التشريع الجزائري،الاكادمية للدراسات الاجتماعية والانسانية،قسم العلوم الاقتصادية و القانونية،العدد 21،2019,ص105

- القيادة التنظيمية(المؤسسية)، فمن الواجب على قادة مؤسسات التعليم العالي تخصيص الوقت والموارد اللازمة لدعم استراتيجيات طلب وإدارة والاستفادة من أموال الوقف، والمساهمة في إرساء دعائم بيئة قادرة على اشعار المانحين المحتملين في المستقبل بأن لديهم قدر مناسب من المعرفة والقدرة على المشاركة في صنع القرار ومستقبل تلك المؤسسة التى يساهمون في دعمها ماليا.
- قيادة العلاقات العامة، فمن خلال التواصل والتفاعل مع كافة أفراد المجتمع على نحو فعال، يصبح بمقدور المؤسسة إحداث فرق رئيسي في فاعلية علاقاتها مع خريجيها، وتنويع مصادر دخلها المالي من خلال تلقي أموال الوقف.
- إدارة عمليات وأنشطة الوقف وتعزيز التنمية المهنية، من خلال إنشاء إدارات متخصصة في مجال التنمية المهنية للعاملين بإدارات المنح والأوقاف بمؤسسات التعليم العالي، يعمل بها مهنيون متخصصون على درجة جيدة من الكفاءة والتدريب، وقادرون على تطبيق أفضل الممارسات والاستراتيجيات العملية في المجال، ويساهمون فيه في الحصول على عائد متميز من وراء الوقف الذي يتم تخصيصه للمشاركة في أية عمليات استثمار لأموال المنح والتبرعات الخيرية.
- توظيف الإطار المؤسسي، يتطلب الاهتمام بالجانب الإداري والتنظيمي أو الجهة المسؤولة عن إدارة وتنمية أموال الأوقاف والعمل على توسيع الإطار المؤسساتي على حساب طابع الفردي ويفضل أن تتمتع مؤسسة الأوقاف بدرجة من المرونة والحرية، وبما لا يتعارض مع السياسة المالية العامة للدولة.
- تطبيق قواعد ومبادئ مالية ومحاسبية، فمؤسسة الأوقاف تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ماليا وإداريا، تكون المعايير والمبادئ منسجمة مع عملية استثمار أموال الأوقاف وبشكل دائم، وفي الوقت نفسه قابلة للتطوير طبقا لمستجدات الحياة الاقتصادية المعاصرة.
- توظيف التقنيات الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي في إدارة الوقف، لم يعد بالإمكان تجنب الاستفادة من منجزات الثورة العلمية والتقنية الرقمية والاتصالات من نشر مفاهيم وسبل تطوير استثمار أموال الأوقاف على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، وفي مقدمتها الشبكة العالمية للمعلومات والاتصالات؛ لنشر الوعي الوقفي لتوسيع حجم

التبرعات للمؤسسات الخيرية والعمل على استثمار تلك الأموال الوقفية لخدمة المجتمع ومنها التعليم العالي[21].

المطلب الثالث: نماذج لوقفات جامعية في العالم

يتفاوت التمويل الوقفي من حيث حجمه من بلد الى اخر و من جامعة الى اخرى و يختلف ايضا مصدر التمويل من جامعة الى اخرى فالجامعات الامريكية تعتمد على تغذية اوقافها من مداخيل الهبات الخاصة من الافراد و المؤسسات و الهيئات الاجتماعية بينما تعتمد الجامعات الاخرى على المساعدات الحكومية من الدرجة الاولى بصورة تعكس الشراكة بين القطاعين العام و الخاص [22]

و من هنا سنتم بعرض نماذج لوقفيات جامعية في بعض الدول الراقية

1-التجربة البريطانية: بدأت المشاركات الخيرية في بريطانيا مع القرن 17 بهدف تحسين احوال المجتمع من خلال مبادرات الافراد الارستقراطية التجارية يحركهم حس اخلاقي قوي بالمسؤولية الاجتماعية [23]

كان لدى انجلترا ثلاثة أنظمة للتمويل في السنوات العشر الماضية، بما في ذلك فرض رسوم للتعليم الجامعي .امتد النظام الأول منها منذ عام 1998 م حى عام 2006 م، وشمل رسوماً تبلغ 1000 جنيه استرليني فقط، مع حسومات الحكومة الكبرى للطلبة من ذوي الدخل المحدود.

وطبق الثاني بين عامي 2006 م و 2012 م، حيث شمل رسوماً تبلغ حوالي 3000 جنيه استرليني ،مدعومة بقروض بهدف تقديم المساعدة للطلبة على مواصلة التعليم الجامعي

[21] نسرين صالح محمد صلاح الدين و اخرون ،ادارة اموال الاوقاف و توظيفها كبديل لتمويل التعليم العالي بسلطنة عمان،المجلة الدولية التربوية المتخصصة،المجلد 7،العدد 5،جامعة السلطان قابوس،عمان,2018،ص90

[22] زين العابدين حامدي الشريف،الجامعات الوقفية لحل المشاكل التعليم العربي ، https://blogs.aljazeera.net/blogs/2017/5/17/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%82%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%84-%D9%85%D8%B4%D8%A7%D9%83%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A ,تاريخ الاطلاع 2020/05/31

[23] نعمت عبد اللطيف مشهور ،دراسة للمؤسسات الوقفية الاجنبية و امكانية الافادة من تجاربها ، المؤتمر الثاني للاوقاف الصيغ التنموية و الرؤى المستقبلية ،جامعة الازهر،مصر،2006،ص10

والعالي، ووضع شروط للاقتراض؛ إذ يتعين على الطالب سداد ما عليه من ديون بعد تخرجه وحصوله على عمل يدر عليه دخلا ثابتاً .ومنذ عام 2012 م تضاعفت الرسوم الجامعية ثلاث مرات لتكون مدعومة مرة أخرى بقروض كبرى تغطي الرسوم كلها.

1.1-نموذج جامعة كامبريدج :

تبلغ نسبة وقفيات كليات جامعة كامبريدج Cambridge University حوالي % 30 مقابل 70% لوقفيات الجامعة، ومع ذلك تعد الحكومة مصدر التمويل الأساسي لجامعة كامبريدج؛ كونها مؤسسة تعليم عال حكومية، تليها التبرعات من الجمعيات الخيرية ومؤسسات وطنية للبحث العلمي، خاصة في القطاع الصحي.

ويبلغ مجمل أصول الصندوق الوقفي لجامعة كامبريدج، الذي يديره مكتب الاستثمار في الجامعة حوالي 11.8 مليار جنيه استرليني ، وتتمثل أصول هذا الصندوق في استثمارات في الأسهم العامة بنسبة 59 ٪، و13 ٪في استثمارات خاصة، و12 ٪ لكل منهما في استثمارات العائدات المطلقة والأصول الحقيقية، حى نهاية يونيو من العام 2017 م، كما توجد بعض الاستثمارات طويلة الأجل خارج صندوق الجامعة، بما في ذلك بعض العقارات الاستثمارية في مدينة كامبريدج، إضافة إلى الاستثمارات في أسهم الشركات الفرعية التي تشرف عليها شركة نقل التكنولوجيا التابعة لجامعة كامبريدج .وقد حقق الصندوق خلال الفترة ما بين 30 يونيو 2016 م و 30 يونيو من العام 2017 م نمواً في العائد الاستثماري بلغت نسبته نحو 18.8 ٪ وتُعدّ كلية ترينتي التابعة لجامعة كامبريدج أغنى الكليات الفردية للجامعة؛ إذ تمتلك أصولاً تقدر بقيمة1.4 مليار جنيه استرليني في أحدث حساباتها، وفي الوقت نفسه تمتلك عقد الإيجار لمدة 99 عامًا ل O2 التي كانت تسمى في الأصل قبة الألفية وقد حققت ربحًا قدره 22 مليون جنيه استرليني على مدار عامين .كما تمتلك ترنيتي صندوق استثمار بقيمة 563 مليون جنيه استرليني ، الذي إمتلك مؤخراً أسهمًا في أكبر شركات الأسلحة في العالم، وأصبح شريكًا في خط أنابيب داكوتا أكسيس، وآركونيك.

2.1-نموذج جامعة أكسفورد:

يقدر حجم وقف صندوق الهبات لجامعة أكسفورد 9,1 مليار جنيه استرليني في عام 2017 م،وتعمل مؤسسة إدارة أوقاف جامعة أكسفورد على إدارة وتنمية صندوق الهبات التابع للجامعة، وهي تابعة ومملوكة كلها للجامعة؛ إذ يصل رأس مالها نحو 500 مليون جنيه استرليني ، وتهدف إلى تنمية رأس ماله بمعدل5٪ سنوياً، وذلك بالاتجاه إلى تنويع الاستثمار في ظل عدم استقرار الاستثمار في أسواق الأسهم العامة.

وقد أدى التوجه في إدارة الأوقاف الجامعية نحو القطاعات ذات توقعات العوائد الأعلى إلى استثمار اكبر في الأسواق المتقدمة والنامية عى حد سواء؛ فقد استثمرت إدارة الأوقاف التابعة لجامعة أكسفورد في الأسهم الخاصة بنسبة 23.6 ٪من المحفظة، مع التركيز على التوازن في النمو، ودعم بعض المجموعات الجديدة التي ترفع أموالها في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، والصين .كما شكلت حيازتها العقارية بنسبة تقدر 5.9 ٪ من مجمل الاستثمارات

وتتصدر كلية سانت جون التابعة لجامعة أكسفورد الكليات التابعة للجامعة، بما يقارب600 مليون جنيه استرليني من الأصول .كما أن كلية All Souls College تمتلك أكبر من 300عقار، بما في ذلك العديد من المنازل السكنية والتملك الحر لمحل بيع الرهان هذا وتنفق جامعة أكسفورد حوالي 17 مليون جنيه استرليني سنوياً على أنشطة التوعية والدعم المالي، وهو ما يزيد قليلا عن2 ٪ من الدخل الصافي التراكمي البالغ 787 مليون جنيه استرليني الذي تتمتع به الجامعة وكلياتها في عام 2017 م .كما تستخدم أصولها لدعم الأبحاث، وتمويل التدريس، وجعل التعليم في أكسفورد في متناول الطلبة، والمنح الدراسية التمويلية أو دعم الطلبة .ويتم الاحتفاظ بالعديد من الاحتياطات لأسباب محددة، وللاستدامة على المدى الطويل[24].

[24]الامانة العامة لمجلس التعليم ،الوقف التعليمي الموروث الحضاري و الافاق المستقبلية ،عمان،2019،ص49

2- التجربة التركية:

تجربة تركيا تجربة عريقة في الاوقاف ورثتها الدولة التركية الحديثة حيث ان هناك 150 جامعة وقفية بتركيا وبعض منها من اكبر الجامعات مثل جامعة بلكينت[25] .

اقتصر نظام التعليم العالي التركي على مؤسسات التعليم العالي الحكومية، وذلك حتى صدور دستور عام 1982 م الذي سمح بإنشاء جامعات أهلية تحت مسمى (جامعات خاصة غير ربحية)، وهي مؤسسات تعليم عالي خاصة غير ربحية، يتم تأسيسها بواسطة مؤسسة خيرية واحدة أو أكثر .وتضمنت المادة 130 من هذا الدستور حق المؤسسات الوقفية في إنشاء مؤسسات للتعليم العالي تحت اشراف ورقابة الدولة، بشرط ألا تهدف للربح، وتخضع الجامعات والمعاهد الأهلية لنفس القواعد التي تخضع لها الجامعات الحكومية فيما يخص الأنشطة الأكاديمية، وتعيين أعضاء هيئة التدريس؛ ولكنها تختلف عنها فيما يتعلق بالجوانب المالية والإدارية.

قبل عام 1981 م لم يكن للأوقاف أو المجتمع المدني والأهلي أي دور واضح في الإسهام في تمويل التعليم العالي، ولكن مع تعديل الدستور في عام 1982 م، سمح للمؤسسات الخيرية الوقفية بإنشاء جامعات أهلية، بشرط أن تكون غير هادفة للربح، وأن يتم توفير الأوقاف الكافية لتمويلها، وألا يقل مستواها التعليمي والبحثي عن نظيراتها من الجامعات الحكومية، وبهذا التوجه الجديد، نشأت أول جامعة أهلية في عام1984 ، وهي جامعة بيلكنت أتبعتها بعد ذلك جامعة كوج عام 1992 م، ثم جامعة العاصمة عام 1994 م وقد شكل القرار السابق زيادة كبيرة بعدد الجامعات الأهلية في تركيا، حيث يزيد عددها في هذه الأيام عن ثلث عدد الجامعات التركية، وأكثر من عشر معاهد أهلية للتعليم المهني، وتمتاز بأنها تستقطب علماء غربيين وتقوم باختيار الطلاب المتميزين، وتتمتع بتمويل خارجي مرتفع للأبحاث، وكذلك تساهم في مجال البحث العلمي.

---

[25] سامي الصالاحات ، تركيا و حضارة الوقف فيها ، https://www.linkedin.com/pulse/%D8%AA%D9%80%D9%80%D9%80%D9%80%D9%80%D9%80%D9%80%D8%B1%D9%83%D9%8A%D9%80%D9%80%D8%A7-%D9%88%D8%AD%D8%B6%D9%80%D9%80%D9%80%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%80%D9%88%D9%82%D9%81-%D9%81%D9%8A%D9%80%D9%80%D9%80%D9%80%D9%87%D8%A7-dr-sami-al-salahat تاريخ الاطلاع 2020/06/03

1.2-جامعة بيلكنت:

انشئت جامعة بيلكنت من قبل ثلاث مؤسسات وقفية تابعة لعائلة (دورا ماجي) متخصصة في مجالات التعليم، والصحة، والبحث العلمي، وكانت أوقاف الجامعة التي تبرع بها المنشئ عبارة عن مساحات واسعة من الأراضي، وملكية تامة للجامعة لأكثر من أربعين شركة، ومع مرور الزمن، أصبح الداعمون الأساسيون للجامعة يشملون مؤسسة بيلكنت الوقفية، وعائلة (دورا ماجي) بالإضافة إلى الشركات التابعة للجامعة، حيث أضحت الجامعة تملك أكثر من ستين شركة، يجتمعون تحت مظلة شركة (بيلكنت القابضة) والتي تمتلك الجامعة 99 % من أسهمها بشكل مباشر، و 1 %بشكل غير مباشر فمنذ إنشاء الجامعة، تمثل رسوم الطلاب قرابة نصف إجمالي الدخل المتدفق لها، فعلى سبيل المثال في عام 2007 م، كان الدخل السنوي للجامعة 202 مليون دولار، ثلث رسوم الطلاب 47.5 % منه، بينما توزع باقي الدخل في العام نفسه بالشكل التالي:30% من أوقاف الجامعة، 18 % من المشروعات البحثية والدعم الحكومي، و 4.5 %من إيرادات ما تديره الجامعة من اوقاف.

2.2-جامعة كوج:

أسست مؤسسة وهبي كوج الوقفية جامعة أهلية تحمل اسم المؤسسة، ويدعم هذه الجامعة بشكل أساسي شركة كوج القابضة وعائلة كوج، بالإضافة إلى المؤسسة، وقد أقامت الجامعة مكتب لعلاقات الشركة والتنمية ليكون دوره السعي لزيادة الإسهامات والمنح الداعمة للجامعة من الشركات والمؤسسات الخيرية، وجذب تمويل للعديد من الأهداف والبرامج التي تقوم بها الجامعة، مثل المنح، والكراسي الوقفية، والبحث، وزيادة أوقاف الجامعة، وغيرها.

3.2-جامعة سبانجي :

نشأت الجامعة في عام 1996 م، بينما بدأت الدراسة بها في العام الجامعي (1999 م_2000 م)، ويقوم على دعم الجامعة مؤسسة سبانجي المنشئة لها، ومجموعة سبانجي القابضة بالإضافة إلى عائلة سبانجي، وتعتمد الجامعة بشكل كبير في تمويلها على رسوم الطلاب، فمثلا في عام2013 م تم تغطية ثلاثة أرباع التكلفة العامة للجامعة عن طريق

الرسوم الدراسية للطلاب، بينما تم تمويل باقي التكلفة بتبرعات من مؤسسة سبانجي، ومجموعة سبانجي القابضة، والعائد من صندوق سبانجي الوقفي، بالإضافة إلى بعض عوائد المشاريع والتبرعات نظرا لحداثة استخدام الوقف التعليمي في الجامعات الأهلية في تركيا، وتمويله للتعليم العالي، فالمعلومات المتوفرة عن الجامعات الأهلية قليلة جداً، لكن الملاحظ أن المؤسسات الخيرية تسعى وتعمل بشكل كبير على توفير هيكل مؤسساتي للأوقاف فيها من خلال الجامعات الأهلية

3-الوقفيات في الجامعات الكندية:

سنتناول جامعتين تثبتان الوقف التعليمي، وهما جامعتي تورنتو، وألبرتا في كندا.

أولا : جامعة تورنتو:

حيث قدرت قيمة أوقافها عام 2018 م ب 2.504 مليار دولار، وتنقسم هذه الوقفيات كالتالي:759مليون دولار مخصص للكراسي الوقفية وكراسي الأستاذية، و 1.077 مليون دولار مخصص كمنح ومساعدات للطلاب، و 392 مليون دولار مخصصة للبرامج الأكاديمية، و 276 مليون دولار مخصصة للبحث العلمي، وبلغت عوئد استثمار وقفيات الجامعة 617 مليون دولار

ثالثا :جامعة ألبرتا:

حيث بلغت قيمة اصولها الوقفية التي تملكها عام 2018 م إلى 1.379 مليون دولار بزيادة قدرها 75.3مليون دولار عن العام السابق، وتنقسم هذه الوقفيات كالتالي:

381مليون دولار مخصص للكراسي العلمية الوقفية والأستاذية، و484 مليون دولار مخصصة للمنح والمساعدات، و 172مليون دولار تم تخصيصها للبرامج الأكاديمية و 342 مليون دولار مخصصة للبحث العلمي، وبلغت عوائد استثمارات وقفياتها 239 مليون دولار[26].

[26] فادي فتحي الاشرم،نحو استراتيجية تنموية لتطوير الوقف التعليمي لتمويل التعليم الجامعي في فلسطين 2018،مذكرة لنيل درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية ,كلية الاقتصاد و العلوم الادارية ،جامعة الاسلامية بغزة، فلسطين ,ص80

4-التجربة اليابانية :

تعد التجربة اليابانية من ابرز التجارب الوقفية في العالم و هي لا تنطلق من اسس دينية بل من عقلية سياسية علمية تنموية و تخضع للرقابة الحكومية كما ان الاعفائات الضريبة للقيام بنشاطات وقفية خيرية تكون محدودة جدا او منعدمة احيانا و نضرب مثالا على ذلك حيث لم تحصل مؤسسة تويوتا الوقفية التي انشئت في القرن العشرين من اجل مساندة العلوم الاجتماعية و تنمية المجتمع على أي تخفيضات ضريبية من الدولة. تدعم ميزانية الجامعات في اليابان من منطلق سياسي توجيهي، وهو أن التعليم مفتاح النهضة والتفوق، ولا بد من التعويض البشري بالمهارات وتعويض ما حرمت منه اليابان من مصادر طبيعية للثروة، وقد ظهرت آثار النمو في التعليم، وخاصة الجامعي منه في التنظيم والبناء الفني والتكنولوجي، وتوفر العمالة الماهرة والمدربة على أعلى مستوى.

1.4-دعم الشركات للتعليم الجامعي في اليابان:

تؤدي الشركات دورا في تمويل التعليم الجامعي في اليابان إلى جانب تعاونها في تأسيس معامل الجامعات للبحوث وتطويرها، وهذا يخدم البحث العلمي؛ فعلى سبيل المثال شاركت ثلاثة كيانات اقتصادية كبيرة في تمويل البرنامج التعليمي للتعليم الإلكتروني، وهي سوني، وباناسونك، وهيتشي؛ إذ وُفرت الاحتياجات كافة لهذه التجربة من المؤسسات الخاصة؛ لأن تكلفة المعدات لدعم التعليم الإلكتروني كانت كبيرة جدا و من اساليب تمويل الجامعات نذكر:

1.1.4-التمويل الذاتي : تعتمد الجامعات اليابانية في تمويلها على جزء من دخلها؛ مثلا نسبة دخلها من المستشفيات الجامعية 19% فضلا عن عقود البحث مع الحكومات المحلية والشركات الخاصة، ويمكن للجامعة استخدام الأموال وفقا لتقديره والاحتفاظ بالفائض للعام التالي

2.1.4-الهبات والمنح الخارجية: تبذل الجامعات اليابانية الحكومية والخاصة جهودا للحصول على الهبات والمنح من القطاع الخاص والجهات المانحة، والحصول على المساعدات باستمرار؛ وتغطي هذه الإعانات المباشرة حوالي50 إلى 60 في المائة من إيراداتها الحالية، وتحصل هذه الجامعات على دخل تكميلي من موارد متنوعة مثل الرسوم الدراسية وغيرها من الرسوم، والدخول للمستشفيات الجامعية، والهبات الخاصة والتبرعات، وغيرها من الصناديق الخارجية التنافسية، وقد بدأ تمويل البحوث العامة ونفقات التنمية بعيدا عن التمويل المتكرر الممنوح للمؤسسات، على أن تمنح على أساس تنافسي، التي يمكن للجامعات الوطنية والعامة والخاصة أن تسعى جاهدة للحصول عليها كزيادة مطردة، وهي تشمل صناديق البحوث التنافسية مثل المنح المقدمة.

عملت اليابان عددا من الإصلاحات في التعليم في الجانب التمويلي فابتداءً من عام 2015 كانت نسبة مصادر التمويل العام في اليابان لا تشكل سوى % 34.3 من المجموع، في حين أن النسبة المئوية لجميع مصادر التمويل الخاصة تصل إلى 65.7 %؛ إذ بلغت نسبة إنفاق الأسر على التعليم 53.4 % ، وتعد الرسوم الدراسية مرتفعة في اليابان مقارنة ببقية بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على سبيل المثال في العام 2015 - 2014 كان متوسط الرسوم الدراسية $ 5.152 على المستوى الجامعي، في حين كانت تصل إلى 8.262دولارا أمريكيا في المؤسسات الخاصة وبمقارنة الإنفاق العام على التعليم العالي في اليابان؛ مقارنة بأمريكا وبريطانيا وبقية الدول؛ نجده أصغر نسبة من الناتج القومي الإجمالي من البلدان الصناعية، ومعظم تمويل التعليم العالي في اليابان من القطاع الخاص[27]

[27] حسناء بلج العتيبي،تجارب بعض الدول المتقدمة ،(امريكا،بريطانيا،اليابان استراليا)في تمويل التعليم العالي و سبل لاالاستفادة منه،مجلة العلوم التربوية و النفسية ،العدد 25،2018, جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية ,ص17

المطلب الرابع :الصيغ الحديثة لاستثمار الاوقاف

في هذا العنصر سنقوم باستعراض أهم الطرق الاستثمارية للوقف الحديثة وهي:

1-المرابحة :

يمكن تمويل المشاريع الوقفية بواسطة عقد المرابحة عن طريق الصور التي تسمح فيها إدارة الوقف لجهة ممولة وتتعهد بشرائه بعد إكماله بثمن محدد ومؤجل على أقساط شهرية أو سنوية وذلك بأن تتفق الإدارة المكلفة بالأوقاف مع جهة ممولة على إقامة مباني ومنشآت على قطعة أرض وقفية، ويتم الاتفاق مبدئياً على كلفة البناء ونسبة الربح للممول، ثم تقوم الإدارة بتسديد هذه القيمة للممول على أقساط بواسطة دخل هذا المشروع مع تقديم الضمانات اللازمة لتسديد القيمة، ويكون البناء للأوقاف تستفيد مبدئياً بجزء من أجرته وريع والملاحظ أن هذه الأقساط قد تكون أقل من الأجرة المتوقعة، وبذلك يصير البناء للوقف حيث يمكن لإدارة الوقف أن تستخدم طريقة **المرابحة** المصرفية إذا تدخلت المصارف كوسيط في هذه العملية من أجل تمويل شراء المواد الخام التي تحتاجها المشاريع التي تريد إدارة الوقف تنفيذها ومن ثم تحقيق الأرباح عن طريق العملية التجارية المدروسة، والتي يمكن لمديرية الأوقاف أن تستعملها كصيغة تمويلية قصيرة، وفي هذا الإطار يمكن لإدارة الوقف أن تستثمر أموالها عن طريق المرابحة لشراء ما تحتاج إليه عن طريق المرابحة العادية المرابحة للأمر بالشراء كما تجربها البنوك الإسلامية.

2-صيغة المشاركة :وهي المشاركة بين صاحب المال والخبرة والعمل، حيث يقدم صاحب لمال إلى طرف آخر المال ليستثمره استثمارا مطلقا أو مقيدا على أن يكون الربح بينهما حسب المتفق عليه وباعتماد صيغة المضاربة يمكن أن ينشأ وقف يمول من أموال نقدية يوقفها افراد أو هيئات، بحيث تستغل هذه الأرصدة النقدية في عمليات مضاربات وفق قواعد وأسس محددة، حيث يتم صرف الأرباح الخاصة برب المال الواقف في نواحي متعددة منها زيادة راس مال المضاربة أو شراء آلات ومعدات وتأجيرها للقادرين على العمل، ويمكن استغلال وقف المضاربة في عدة نواحي منها تمويل قطاع الصناعات والمشاريع الصغيرة والحرفيين بتوفير المعدات وراس المال التشغيلي.

وهناك صورة أخرى لا تخرج عن مضمون الشركة أو المشاركة يصطلح عليها بالمشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك، وهي صيغة مطبقة في العديد من المؤسسات الوقفية، وتعنى أنها شركة تعطي للمؤسسة الوقفية الحق في الحلول محل شريكها الاستثماري في الملكية دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها، وتعد هذه الصيغة من الأساليب العملية التي تستعملها المؤسسة الوقفية، وهي تختلف عن المشاركة الدائمة في عنصر واحد وهو الاستمرارية، فإذا وقعت خسارة فإنها تقسم على قدر حصة كل شريك، وفي حالة تحقق الأرباح فإنها توزع بين الطرفين المؤسسة الوقفية وشريكها حسب الاتفاق على أن يتضمن عقد الشركة وعدا ملزما من جانب الممول ببيع حصته للأوقاف الأمر الذي يستدعي أن تقسم الأرباح إلى جزئيين الجزء الأول تخصصه للإنفاق على مصارفها الذاتية، والجزء الآخر فتخصصه لتسديد أصل ما قدمه الممول من تمويل[28].

3-المضاربة : فالمضاربة على سبيل المثال هي صيغة من الصيغ التي يمكن أن يتم استثمار المال بها في مشروع من المشاريع ، ويمكن أن تكون أيضا شكلا قانونيا يحدد إطاره العام عقد التأسيس ، والأنظمة واللوائح التي تحدد الإجراءات لكل عناصر المشروع

4-الاستصناع: ويتم فيه الاتفاق بين إدارة الوقف وجهة ممولة تقيم بناء على أرض الوقف، ويكون البناء مملوكا لتلك الجهة، على أن تشتريه إدارة الوقف بناء على اتفاق مسبق بثمن مؤجل على أقساط سنوية أو شهرية والغالب أن تكون أقل من الأجرة المتوقعة من تأجير المبنى، ومع نهاية تسديد الأقساط تؤول ملكية المبنى للأوقاف . وقد ظهرت تطبيقات معاصرة لعقد الاستصناع في العديد من التجارب الوقفية المعاصرة ففي الأردن مثلا تطبق هذه الصيغة بحيث تقوم الوزارة بالاتفاق مع جهة تمويلية لتقوم بتنفيذ مشروع معين على أرض وقفية وفق المخططات والمواصفات التي تضعها الوزارة وبعد الانتهاء من المشروع تقوم الوزارة باستلامه واستغلاله وسداد قيمته مع نسبة من الأرباح المتفق عليها على أقساط من عائدات المشروع.

[28] امحمدي بوزينة امنة ، نحو استراتيجية بديلة لتمويل التنمية المحلية في الجزائر(الوقف و الزكاة نموذجا)، مجلة الدراسات في التنمية و المجتمع ,كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة حسيبة بن بوعلي،شلف،ص05

ويعرف ايضا الاستصناع بأنه**:** اتفاق شخص مع صانع على أن يصنع له شيئا بمواد من عنده، ويبين له ما يعمل، وقدره ،وقد انتقدت هذه الصيغة بأنها لا تخرج في حقيقتها عن بيع الأجل (البيع بالتقسيط)، وصيغة الاستصناع في هذه الحالة ما هي إلا وسيلة تنفيذ لا صيغة تعاقد فالجهات الممولة لا تقوم بالصنع حتى يقال إن الوقف قد استصنعها[29].

5-المزارعة : وهي أن تتفق إداراة الوقف (أو الناظر) مع طرف آخر ليقوم بغرس الارض الموقوفة، أو زرعها على أن يكون الناتج بينهما حسب الاتفاق إما بالنصف أو نحوه

6-الإجارة : كانت أهمها وأكثرها شيوعا بل كاد الفقهاء أن يربطوا بينها وبين جواز بعض أنواع الوقف.

7-المساقاة : خاصة بالبساتين والاراضي التي فيها الأشجار المثمرة، حيث تتفق إدارة الوقف مع طرف آخر ليقوم برعايتها وسقيها على أن يكون المحمول بينهما حسب الاتفاق.

8-سندات المقارضة وسندات الاستثمار: هذا النوع من السندات أجازه مجمع الفقه الإسلامي، وتستطيع إدارة الوقف أن تساهم في هذه السندات المشروعة بالاكتتاب فيها أو شرائها أو أن تقوم هي بإصدارها.

9-صكوك أخرى: لا تنحصر مشروعية الصكوك على المقارنة التي أجازها مجمع الفقه الإسلامي، بل يمكن ترتيب صكوك (سندات مشروعة أخرى مثل صكوك الإجارة التشغيلية أو التمويلية وصكوك المشاركة الدائمة وغيرها)[30].

[29] العياشي الصادق فداد،تنمية الموارد الوقف و المحافضة عليها،نحث مقدم لمؤتمر الاوقاف الاول في السعودية،جامعة ام القرى، السعودية ,2001,ص27

[30] كوديد سفيان،واقع الوقف في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية،عدد 24،ص24

الخلاصة

إن الوقف وسيلة تمويل يمكنها الإسهام في الحياة الاقتصادية بشكل كبير حال استغلالها الاستغلال الأمثل وبخلاف العصور الماضية، فقد أصبح هناك أشكال كثيرة ومتنوعة يمكن من خلالها استخدام الوقف في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في العصر الحالي بعضها نجده في العالم العربي والإسلامي، والبعض الآخر غير ذي انتشار كبير في المنطقة

وقد تناول الفصل مجموعة من الصيغ الوقفية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي بخلاف صيغ الوقف التقليدية ونماذج لوقفيات معينة في العالم وبإمكانية الوقف ان يجعل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي مستقل عن التمويل الحكومي ويكون قطاع تعليمي بالإضافة الى استثماري أي استثمار الاموال الوقفية لتكون هناك عوائد كبيرة قادرة على تمويل مختلف قطاعات التعليم العالي وامكانية التوسع.

الفصل الثالث : تجربة الوقف في الولايات المتحدة الامريكية مع الاشارة الى حالة الجزائر

مقدمة :

كانت تجربة الوقف في الولايات المتحدة الامريكية من اهم التجارب للوقف في العالم في تطوير الاوقاف للمؤسسات التعليمية فهي تعد نموذجا منفردا يستوجب التوقف عنده ورصد اهم ملامحه وكشفت الدراسات تزايد اهتمام الغرب بهذا النوع من الوقف مقابل تراجع اهتمام المسلمين بذلك سنعالج في هذا الفصل الى عرض الدور التمويلي للوقف في تجربة الولايات المتحدة الامريكية ودراسة حالة جامعة هارفارد و تسليط الضوء على واقع الوقف في الجزائر.

المبحث الاول : الدور التمويلي للوقف في تجربة امريكا "دراسة حالة جامعة هارفارد"

العديد من مؤسسات التعليم العالي في امريكا وغيرها من الدول تعتمد على العديد من مصادر التمويل من بين هذه المصادر وقفياتها والاصول الاستثمارية وكذلك المنح والهبات وغيرها و عادة ما يتم الانفاق من اموال المنح و الهبات على البرامج البحثية وتامين تقاعد هيئة التدريس و المنح الدراسية للطلاب و تطوير تأهيل مرافق الجامعة او توسيعها سنلقي الضوء في هذا المبحث الى السمات الإيجابية للتجربة الوقفية في الولايات المتحدة الامريكية و دراسة حالة جامعة هارفارد من جانب الاوقاف.

المطلب الاول: تجربة الوقف في الولايات المتحدة الامريكية

تجربة الوقف في الولايات المتحدة الامريكية تجربة ثرية حيث وصلت المنظمات القائمة على الوقف سنة 2005 الى حوالي 1427455 منظمة وقفية. وكذلك العديد من الجامعات الامريكية، نجدها مسنودة اليوم من قبل عائدات المنظمات الوقفية[31] .

فيعتبر الوقف التعليمي جزء من السوق المالي في الولايات المتحدة الامريكية حيث يعتبر سوق الولايات المتحدة الامريكية من أكبر الاسواق التي تختص بالعمل الخيري والاوقاف حيث ان تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في تطوير الأوقاف داخل المجالات التعليمية تعد نموذجا متفردا، يستوجب التوقف عنده ورصد أهم ملامحه، فاللافت في هذه التجربة المستويات القياسية في حقل التبرع والعمل التطوعي بشكل عام، لقد بلغ عدد المؤسسات الخيرية بمختلف أنواعها عام 2011 ما يقدر 1238000مؤسسة، وتبرع الأمريكيون في العام نفسه بما قدره مليون دولار، أي ما يساوي 2 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي[32]

[31], http://www.jasminefoundation.org/ar/?p=483 ,ورقة تفصيلية حول تجارب المنظومة الوقفية, تاريخ الاطلاع2020/06/24

[32]دلالي الجيلالي،دور الوقف في النهضة العلمية و الثقافية ،الاكاديمية الدراسات الاجتماعية و الانسانية,كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم الاقتصادية و القانونية ،العدد 17 ،جامعة حسيبة بن بوعلي شلف،2017،ص 145

يرتكز تمويل التعليم العالي والجامعي في أمريكا على ثلاث مصادر تتمثل في الحكومة الفيدرالية وتصل حصتها حوالي 12% وتكون في شكل منح أو عقود منافسة، وتساهم حكومة الولايات بحوالي 27 % من تكلفة التعليم العالي، بالإضافة إلى المصادر الأخرى مثل الرسوم التعليمية وغيرها من مصادر التمويل.

كما تساهم أيضاً المصادر الخاصة بنسبة كبيرة من دخل مؤسسات التعليم العالي، وتتمثل هذه الإسهامات في تبرعات رجال الأعمال، والمؤسسات الخيرية وخريجي الجامعات، وتختلف هذه الإسهامات من ولاية لأخرى[33]

وقد تزايد اهتمام الأمريكيين بالجامعات الوقفية خلال القرن العشرين حيث شهدت العقود الثلاثة التي تلت الحرب العالمية الثانية طفرة في استقطاب التبرعات وتوجيه جزء منها في تطوير المناهج، مما أهلها لتحتل مركز الثقل الأكاديمي في أمريكا والعالم

وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية مركز الصدارة في تمويل التعليم العالي عن طريق الأوقاف، فالأرقام الإحصائية تشير إلى تفوق القطاع الوقفي والتبرعي على القطاعين العام والخاص تفوقا ملحوظا من حيث الكفاءة ونسبة الإنجاز العلمي إلى عدد الطلبة

وعند معاينة واقع توزيع التعليم الجامعي في أمريكا، نلاحظ أن التعليم الخيري يمتلك العدد الأكبر من الجامعات في أمريكا بنسبة 49 % من مجموع الجامعات، كما ينفق 8% على 11% من الطلبة ويعطي نتائج تفوق القطاع الحكومي في تقديم خدمة التعليم العالي والجامعي، كما نلاحظ أيضا قلة عدد الطلبة في المؤسسة التعليمية الخيرية، حيث نجد أن القطاع التجاري ينفق 64 % من مجموع الإنفاق على التعليم الجامعي والعالي، بينما عدد الطلبة فيه لا يزيد على 2% من مجموع الطلبة الجامعيين، فكلفة الطالب في هذا القطاع تزيد على 170000 دولار، بينما كلفة الطالب في القطاع الخيري لا تتعدى 15200 دولار و29000 دولار في القطاع الحكومي، مما يعطي الانطباع أن القطاع التجاري ينتقي طلابه على أساس معيار الغنى، بينما القطاع الخيري يجعل التعليم الجامعي والعالي في متناول أبناء

[33] علي عودة الطراونة https://www.makalcloud.com/post/5fbmopjz9 تمويل التعليم العالي تاريخ الاطلاع 2020/06/25، ،

الطبقة المتوسطة. فقطاع التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية يتميز باعتماده على التمويل الوقفي، حيث أن أغلب الجامعات الأمريكية تعتمد على إيراداته في تمويل مختلف أنشطتها البحثية والعلمي.

ويوضح هذا الجدول (رقم1) ترتيب أفضل عشرة جامعات امريكية حسب حجم وقفياتها لسنة 2016

الوحدة مليار دولار.

الترتيب	الجامعة	السنة 2016
1	Harvard université	36.4
2	Yale université	25.6
3	the university of texas system	24.1
4	princeton université	22.7
5	stonford université	22.2
6	massachustte institue of technology	13.5
7	the texas A&M University system and foundationsi	10.5
8	northwestern université	10.2
9	université of pennsylvania	10.1
10	université of Michigan	10

والملاحظ هو انتشار الوقف بقوة في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك يعود بالدرجة الأولى إلى وعي المجتمع الأمريكي بأهمية العمل الخيري والوقفي، ويتجسد ذلك في شعور الأفراد والمؤسسات بمسؤوليتهم تجاه تقديم خدمات لمجتمعهم، حيث أن من 70 % إلى 80% من الأمريكيين يساهمون في الأعمال الخيرية ويبلغ متوسط تبرع المواطن الواحد 2.3% من دخله حيث يدفع المواطن ذو الدخل المرتفع 3.1 % والمواطن ذو الدخل المنخفض 1 % من مدخولهم للأعمال الخيرية. بالإضافة إلى أن منح الإعفاءات الضريبية المقننة يعتبر عامل

مهم في إنشاء ونمو العديد من المؤسسات الوقفية بالولايات المتحدة الأمريكية حيث تضمن الدولة من خلال قانون الضرائب إعفاءات ضريبية مقننة لتلك الهيئات والمؤسسات الخيرية والوقفية.

يتلقى التعليم الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية دعمه وتمويله من جهات ومصادر عدة من أهمها المنح والهبات والأوقاف الرأسمالية بالإضافة إلى مصادر أخرى، بحيث أصبح الوقف أحد الأسس الصلبة لبناء تعليم متميز لا يخضع لقوانين العرض والطلب، ولا يعتمد كليا على الميزانية الحكومية التي تتميز بعدم الاستقرار، بحيث أصبح من غير الممكن تصور بنية تحتية تعليمية في أمريكا بدون الوقف. وهذا بيان لأهم هذه المصادر:

1- مصادر تمويل التعليم العالي في امريكا:

1.1- دخل الجامعة من إدارة الأوقاف الخيرية الموقوفة عليها:

تعتبر الوقفيات الخيرية من أهم مصادر دخل الجامعات، توفر الجامعات من خلال إدارتها على ريع يختلف باختلاف حجم وقفياتها، والتي تتباين حسب حجم الجامعة وسمعتها العلمية، فقد أشارت إحصاءات 2002 قدرت قيمة وقفية جامعة هارفارد الأكبر بين الجامعات الأمريكية بنحو17 مليون دولار، بينما تبلغ وقفية جامعة" يل" 10 مليون دولار، ووقفية جامعة "تكساس" حوالي 9 مليون دولار.

2.1- الوقفيات الرأسمالية:

تعتبر أحد التبرعات الخيرية التي تحصل عليها الجامعات من الأفراد والعائلات والشركات والمؤسسات الخيرية، حيث يخصص المانحون مبلغا محددا أو نسبا محددة من ارباح الأسهم لصالح مشروع وتدار هذه الأموال بطريقتين هما:

- قسم داخلي تؤسسه الشركة المانحة داخل هيكلها التنظيمي يقوم على إدارة الوقفيات واستثمارها ويكون مستقلا في قراراته عن إدارة الشركة المانحة.

- أن تتعهد الشركة إدارة الوقفيات إلى الجهة الممنوحة كالجامعة أو مركز البحث، حيث تقوم بمهمة الإدارة والاستثمار والتوزيع في ظل احترام شروط الواقف حيث يكون رأيه استشاريا.

2-اهم الاوقاف التعليمية في امريكا:

- مؤسسة فورد التي توزع المنح الكثيرة الكبيرة لأسباب متعددة في البحث العلمي، وفي الفنون.
- مؤسسة ماك آرثو التي توزع المنح للدراسات في مجال الصحافة وحرية التعبير .
- واشهر الأوقاف التعليمية الكبرى في الولايات المتحدة هي الأوقاف الجامعية وأشهرها الصندوق التبرعي لجامعة هارفارد، والصندوق التبرعي لجامعة تكساس، وتقدر مبالغ كل من الصندوقين بسبعة مليارات دولار تقريبا.

والسؤال الذي يطرح نفسه- كيف نجحت الجامعات الأمريكية بجمع هذه المبالغ الضخمة؟

وللجواب على ذلك نقول إن سر النجاح يكمن فيما يأتي:

-عدم تمويل الحكومات للجامعات:

إي أن الحكومة الفيدرالية لا تعطي للجامعات المساعدة المباشرة ، وإنما يكون شكل مساعدتها متمثلا في المنحة للبحث العلمي المعين الذي يطلبه الباحث مباشرة من واشنطن ، وقد تكون استفادة الجامعة منها هامشية.

-التركيز في أنشطة الجامعات ولاسيما الخاصة منها ، والتابعة للولايات تبحث عن التبرعات من أصحاب الأعمال عموما ، ومن خريجيها بصفة خاصة[34]

3-استثمار الاموال الوقفية في الجامعات الامريكية:

أوقاف الجامعات الأميركية تعد نموذجا مميزا لاستثمار الأموال المتبرع بها للإنفاق على تطوير التعليم خاصة وأنها تتمتع بحجم ضخم.

وأوقاف الجامعة تمثل الأموال أو الأصول المالية الأخرى التي يتم التبرع بها للكليات بهدف استثمارها وتحقيق عوائد مجدية يتم استخدامها لدعم الميزانية التشغيلية للجامعة ولمساعدتها على الاستثمار في مستقبلها، بما في ذلك تقديم المنح الدراسية والمساعدات المالية للطلاب ولتمويل البحوث وغيرها من المبادرات.

[34]كمال منصوري ,ايمان ملالة، مريم حيمر:الوقف العلمي كاحدى سبل الدعم التعليم العالي''جامعة هارفارد نمودجا''،ملتقى الوقف العلمي و سبل تفعيله في الحياة المعاصرة ،مخبر الدراسات الفقهية والقضائية ,معهد العلوم الاسلامية ،جامعة الوادي ،2017،ص269

ويتم التعامل معها كمنظمات غير ربحية معفاة من الضرائب، وعادة الصناديق الوقفية تتبع سياسة صارمة حول كيفية تخصيص الأموال فيها، ونسبة العوائد المستهدفة من دون أخذ مخاطر كبيرة، إضافة الى النسبة المسموح بإنفاقها من الصندوق[35]

4-مميزات تجربة وقفيات الجامعات الأمريكية:

- حرص الجامعات الامريكية على امتلاك اوقاف خاصة بها و تسعى لتطويرها و تنميتها.

- أغلب الجامعات تقوم بإصدار تقارير سنوية تبين حجم أوقافها وتطورها وكيفية استثمارها. سواء كأوراق مالية أو أصول عقارية وغيرها، وعوائد الاستثمار، والبيانات المصرفية ونسبتها من ايراد استثمار الأوقاف[36].

المطلب الثاني :تعريف جامعة هارفارد

جامعة هارفارد هي جامعة خاصة، تعتبر من اقدم الجامعات فى امريكا، الجامعة عندها امكانات ضخمة جعلتها من أكبر واهم الجامعات فى الولايات المتحدة. تقع في مدينة كامبردج قريبة من مدينة بوسطن بولاية ماساتشوستس انفتحت الجامعه سنة 1636 على يد القس جون هارفارد ، فهي في المركز الأول على قائمة احسن جامعات في أمريكا[37].

---

[35] https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2016/05/15/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%82%D8%A7%D9%81-%D9%84%D9%82%D9%86%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AF%D8%B1-%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D8%A7%D8%9F كيف تتحول اموال الاوقاف لقناة استثمارية تدر ارباحا, تاريخ الاطلاع 2020/07/07,

[36] فادي فتحي الاشرم ،نحو استراتجية تنموية لتطوير الوقف التعليمي لتمويل التعليم الجامعي في فلسطين2018،مذكرة لنيل شهادة الماجستر,كلية الاقتصاد والعلوم الادارية،الجامعة الاسلامية بغزة ،فلسطين,2019 ص75

[37] https://arz.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9_%D9%87%D8%A7%D8%B1%D9%81%D8%A7%D8%B1%D8%AF جامعة هارفارد, تاريخ الاطلاع 2020/06/25،

المطلب الثالث :اوقاف و مصادر تمويل جامعة هارفارد

تقدم جامعة هارفارد حالة جلية من دور الوقف في بناء التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية بما يعكسه تاريخ هذه الجامعة من تطور ومكانة علمية وأكاديمية مرموقة داخل الولايات المتحدة وخارجها، فتعتبر جامعة هارفارد من اقوى الجامعات الاكاديمية في العالم حيث تصنف في المراتب الاولى حسب التصنيف الاكاديمي و هذا له علاقة بالاوقاف، فمنذ عام 1636م أرست هارفارد تقليدا يقضي بتبني صيغة الوقف في تمويل أنشطة التعليم العالي، وهذا الذي سارت عليه أغلب الجامعات في الولايات المتحدة حيث تعود بداية الأوقاف بجامعة هارفارد إلى نشأتها عندما أوقف القس جون هارفارد ثروته ومكتبته للجامعة، وبصدور قانون 1824 الذي ألغي التمويل الحكومي للجامعات الخاصة ورغم الانطلاقة المتواضعة لمشروع جامعة هارفارد يُعد التطور الذي حصل لها طيلة ثلاثة قرون ونصف نجاحا باهرا، وتؤكد صحة فكرة جون هارفارد الذي جعلت من التبرع أحد الأسس الصلبة لبناء تعليم متميز، ، ولا يتكئ على الميزانيات الحكومية التي لا تستقر على حال.

ويعد وقف جامعة هارفارد أكبر الأصول المالية للجامعة، بل هو الأكبر من حيث حجم الوقف والصناديق الاستثمارية، ليس فقط عى مستوى الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية، بل على مستوى الجامعات في العالم؛ إذ تتصدر جامعة هارفارد جامعات العالم في حجم الاستثمارات التي تمتلكها عى شكل أوقاف

ثلث ميزانية الجامعة تأتي من الاوقاف تقوم باستثمارها في الابتكارات العلمية والاختراعات و المنح الطلابية و العلوم و البحوث و هذا يعزز القيمة الاكاديمية للجامعة [38] .

[38] الامانة العامة لمجلس التعليم،الوقف التعليمي موروث حضاري و افاق مستقبلية ،سلطنة عمان،2019،ص46

1-جدول (رقم2) تطور حجم الاصول الوقفية لجامعة هارفارد من2005 الى 2015

الوحدة :مليار دولار

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
حجم الاصول الوقفية	25.47	28.91	34.63	36.55	25.66	27.55	31.72	30.43	32.33	35.88	36.44

يظهر من خلال الجدول أعلاه التطور المستمر في أصول الوقف لجامعة هارفارد، حيث بلغ حجم أوقافها سنة 2008 ما يفوق 36 مليار دولار ليتراجع بعدها إلى 25.66 مليار دولار سنة 2009 وربما يعود هذا التراجع إلى الأزمة المالية التي شهدها العالم سنة 2008، إلا أنه سرعان ما تعافت قيمة الأصول الوقفية للجامعة وبدأت بالارتفاع من جديد إلى أن وصلت 36.44 مليار دولار سنة2015 ويمكن أن نرجع هذا الارتفاع في حجم الأصول الوقفية لجامعة هارفارد إلى:

- اعتماد الابتكار والإبداع في مجال الدعوة للوقف من خلال برامج متنوعة تتلائم مع الجمهور الواسع والاستجابة لاحتياجات المتبرعين وتسهيل طرق التبرع إلى حد كبير.

- الاعتماد على المختصين في الميادين المالية والإعلامية لتطوير الخطط الاستثمارية وبرامج جمع التبرعات معتمدة في ذلك على الخطط الخماسية لاستقطاب الوقفيات الجديدة.

- الشفافية مع الموقفين والمستفيدين حيث تعمل الأجهزة المختصة في استثمار وتوزيع العوائد الوقفية وفق قوانين محددة تحرص على الابتعاد عن تداخل المصالح و تقديم تقارير سنوية تشيع روح الثقة بين المتبرعين والجامعة، كما يتم سنويا تكريم الواقفين الجدد وإعلان الإنجازات في مجالات استقطاب الأوقاف الجديدة أو صرف المنح.

- الرقابة الشديدة حيث تخضع الجامعات الأمريكية إلى مراقبة داخلية بالإضافة إلى تشديد الأجهزة الضريبية رقابتها على هذه المؤسسات التي تستفيد من الإعفاءات الضريبية، وقد

دأبت كل الجامعات الأمريكية والوقفية منها بالخصوص بنشر وثائقها المالية على مواقعها الالكترونية وجعلها متاحة للجمهور الواسع[39]

وبالنظر في تقرير جامعة هارفارد المالي السنوي Annual Financial Harvard Report أن السنة المالية 2016 للجامعة انتهت مع فائض تشغيل بلغ 77 مليون دولار مقارنة بزيادة 62 مليون دولار عن 2015 ، وارتفعت الإيرادات التشغيلية بنسبة 6% إلى 8.4 مليار دولار، وتعد أكبر القوى الدافعة لزيادة الدخل للجامعة كان الوقف السنوي والإيرادات من برامج التعليم والإيرادات المدعومة[40]

لهذا تؤمن جامعة هارفارد بضرورة تطوير واقع الأوقاف في الجامعة، وأنها مدخل لخدمة المجتمع أو المسؤولية الاجتماعية لها اتجاه المجتمع، ولهذا يتسابق إليها أصحاب الأموال لتعزيز الأهداف الأكاديمية للجامعة، وهذا ما يجعل الجامعة تجعل الأوقاف فيها المورد الاقتصادي الأول لها،حيث ان في 2018 نسبة 31%من اصولها تأتي من التبرعات و الاوقاف في حين انها جامعة غنية تاخذ رسوم عالية بنسبة 38% من ميزانيتها من رسوم تعليمية علماً أن رسومها عالية، ولكن تعتمد بصورة أساسية على استثمارات الأوقاف كداعم لثلث الميزانية الجامعية على الأقل[41]

[39]كمال منصوري ,ايمان ملالة، مريم حيمر:الوقف العلمي كاحدى سبل الدعم التعليم العالي''جامعة هارفارد نمودجا''،ملتقى الوقف العلمي و سبل تفعيله في الحياة المعاصرة ،مخبر الدراسات الفقهية والقضائية ,معهد العلوم الاسلامية ،جامعة الوادي ،2017،ص274

[40]حسناء بلج العتيبي ،تجارب بعض الدول المتقدمة (امريكا-بريطانيا-اليابان و استراليا)في تمويل التعليم العالي و سبل الاستفادة منها ،مجلة العلوم التربوية و النفسية،العدد25،المجلد2،جامعة الملك سعود ،المملكة العربية السعودية،2018،ص09

[41].سامي محمد صلاحات ،معايير السلامة المالية للجهات المانحة اوقاف جامعة هارفارد نموذجا ،ورقة مقدمة الى مؤتمر وجائزة الجهات المانحة التالث, مملكة البحرين،2018،ص17

2-اهمية الوقف العلمي في جامعة هارفارد

تكمن اهمية الوقف العلمي في جامعة هارفارد من خلال:

1.2-دعم ميزانية الجامعة التشغيلية:

حيث يخصص 5% من عوائد الاستثمار التي تحققها شركة إدارة هارفارد سنويا من وقفياتها للمساهمة في ميزانية الجامعة التشغيلية، ويتم الاحتفاظ بجزء المتبقي في أصل الوقف من أجل تنمية الأصول الوقفية والذي يمكن من توفير الأساس المالي للجامعة للسنوات القادمة، وبذلك فجامعة هارفارد تسعى إلى الحفاظ على التوازن بين الحاجة لتمويل مختلف أنشطة الجامعة بالإضافة إلى الالتزام بالحفاظ على القيمة طويلة الأجل للأصول الوقفية للجامعة

2.2 -المساهمة في بناء نموذج تعليمي متميز:

يتجلى تميز النظام التعليمي من خلال عدة مؤشرات أكاديمية وبحثية كعدد البحوث والمنشورات العلمية التي تصدر وحصول هيئة التدريس على جوائز علمية مرموقة مثل جوائز نوبل، بالإضافة إلى الكفاءة الإدارية ونوعية البرامج التعليمية واستقطاب أفضل الكفاءات التدريسية والبحثية. وقد تمكنت جامعة هارفارد من اكتساب سمعة أكاديمية صلبة خولتها أن تكون من بين أفضل الجامعات الأمريكية والعالمية على حد سواء، هذه السمعة ترتبط في جزء كبير منها بمساهمتها في ميادين البحث والاكتشافات العلمية، حيث حصل 43 من أعضاء هيئتها التدريسية على جوائز نوبل في مختلف الاختصاصات العلمية كما حصل 38 آخرين على جائزة بوليتزر للأعمال الأدبية والتاريخية.

3.2- تطوير البرامج الأكاديمية من خلال وقف الكراسي العلمية:

تحرص جامعة هارفارد على تطوير برامجها الأكاديمية وطرحها للمتبرعين ومن أشهر الصيغ في هذا الإطار الكراسي الوقفية التي تعتبر رمزا للتميز العلمي بها توفره من إمكانات تدريسية أو بحثية، فجامعة هارفارد تتوفر على 300 كرسي علمي، واستطاعت الحصول على تمويل العديد من الكراسي العلمية من واقفين أجانب بما في ذلك من العالم

الإسلامي حيث أنشأت العديد من الكراسي ذات العلاقة بالإسلام سواء من النواحي التاريخية أم المعاصرة.

4.2- توفير الموارد الأكاديمية:

فعلى سبيل المثال تعد المكتبة الجامعية بجامعة هارفارد من بين أضخم المكتبات الجامعية في العالم، فهي تتوفر على 100 مكتبة أهمها مكتبة وايدز والتي تعد أكبر مكتبة جامعية في العالم، بالإضافة إلى أنها تتوفر على أكثر من 16 مليون مجلد فضلا عن توفرها على الكتب النادرة والمخطوطات والمجموعات الخاصة، بالإضافة إلى المتاحف الفنية

5.2- استقطاب الطلبة المؤهلين:

تقديم مساعدات مالية للطلبة وهو الأمر الذي سمح لجامعة هارفارد في استقطاب الطلبة

المؤهلين بغض النظر عن قدراتهم المالية، حيث يحصل أكثر من 60 % من طلاب الجامعة على منح دراسية، وقد بلغت قيمة المنحة التي يحصل عليها الطالب بجامعة هارفارد 635.300 دولار سنة 2015 مقابل 615.815 دولار سنة2014 [42] .

3-ادارة اوقاف جامعة هارفارد

تتولى شركة إدارة أوقاف هارفارد شؤون أوقاف جامعة هارفارد، وقد تأسست في عام 1974م، وهي شركة فريدة من نوعها بين شركات إدارة الاستثمار؛ فهي تدير الشؤون المالية لأكبر وقف جامعي في العالم (وقف جامعة هارفارد). تقوم شركة هارفارد على تحقيق نتائج استثمارية طويلة الأجل لدعم الأهداف التعليمية والبحثية للجامعة، وتتبع أسلوباً فريداً في إدارة الاستثمار تُطلِق عليه «النموذج الهجين»، حيث تقوم بإدارة أموال الوقف من خلال خبرائها داخل الشركة، وكذلك من خلال العلاقات المتميزة مع خبراء ومديرين خارج الشركة، حيث إن هذا النهج يوفر نظرة ذات عمق واتساع للسوق.

[42]كمال منصوري ,ايمان ملالة، مريم حيمر:الوقف العلمي كاحدى سبل الدعم التعليم العالي''جامعة هارفارد نمودجا''،ملتقى الوقف العلمي و سبل تفعيله في الحياة المعاصرة ،مخبر الدراسات الفقهية والقضائية ,معهد العلوم الاسلامية ،جامعة الوادي ،2017،ص274

تمتلك شركة HMC فريقاً متخصصاً في منصة تداول الأسواق العامة، وفريقاً آخر لمنصة تداول الأصول البديلة ، والذين يعملان على إدارة الاستثمارات في تلك المنصات بطريقة احترافية تمنح الشركة المرونة الكاملة والذكاء في التعامل مع تقلبات الأسواق والاستجابة المباشرة لها

1.3اهداف ادارة شركة هارفارد:

❖ تميزت هذه الشركة في استثمارها بعدة سمات، أبرزها:

- التركيز على النتائج المالية طويلة الأمد.
- استراتيجية متكاملة للاستثمار وإدارة المخاطر.
- التنويع الأمثل لمشاريع الحقيبة الاستثمارية.
- تحقيق أهداف جامعة هارفارد القريبة وبعيدة المدى.
- مراقبة احترافية معقدة لمخاطر الحقيبة الاستثمارية.[43]

ولتحقيق هذه الأهداف تتبع شركة إدارة هارفارد أحدث الطرق في إدارة استثمارات أصولها الوقفية متبنية نظرية المحافظ الحديثة ، والتي تقوم على أساس تنويع الاستتمارات وألا تتركز في فئات أو أصول واحدة، حيث تشدد النظرية بضرورة تنويع الاستثمارات

2.3-النسب التي اعتمدتها هارفارد في إدارة استثمارات أصولها الوقفية:

- **في سنة 2013 اتخذت النسب التالية** :

- 09 % استثمارات في العقارات.
- 91 % استثمارات في أسواق رأس المال العالمية وهي موزعة كمايلي :
  - 36 % عبارة عن أسهم.
  - 13% كدخل ثابت أي سندات.
  - 42 % عبارة عن الاستثمارات البديلة.[44]

[43] تاريخ الاطلاع 2020/07/04 ، عبد الرحمن بن عبد العزيز الجريوي،الوقف و الحضارة, الاسلامية،http://www.albayan.co.uk/text.aspx?id=2833

- **وفي 2017 بلغت الاصول الوقفية 37.1مليار دولار واعتمدت على النسب التالية :**

-12.5 %د خل ثابت

-29% أ سهم عادية

-58.5% استثمارات بديلة متمثلة فيمايلي :

-20 % أ سهم خاصة

-14% صناديق تحوّط

-14.5% عقارات

-10% سلع[45]

و في التقدير ان احد اسباب نجاح الاستثمارات الوقفية لجامعة هارفارد هو قدرتها على تحديد اهداف الاستثمار فالاهداف كانت واضحة و لهذا كان هناك ريع متدفق ووقاية من اخطار محدقة مع انها وقعت في خسائر ولكن لم تؤثر في بنية الاستثمار للجامعة كما يتحدد هذا من خلال مؤشرات السوق

و بالاضافة الى ذلك تتبنى جامعة هارفارد سياسة استقطاب اوقاف جديدة و ذلك من اجل الدعوة للوقف و تطوير مفهوم الاوقاف داخل المجتمع فهو جزء مهم من تقييم رؤسائها[46]

---

[44]جون ساندويك ،توجيه الاوقاف الى عقارات بنسبة100% اكبر خطأ وقفي، تاريخ الاطلاع 2020/07/04
https://archive.aawsat.com/details.asp?section=58&article=681401&issueno=12250#.XwIIIlVKi00

[45]فادي فتحي الاشرم ، نحو استراتجية تنموية لتطوير الوقف التعليمي الجامعي في فلسطين 2018،مذكرة لنيل شهادة الماجستر, كلية الاقتصاد و علوم الادارية ،الجامعة الاسلامية بغزة ،فلسطين ,2019،ص79

[46].سامي محمد الصلاحات،مرجع سابق ،ص23

المبحث الثاني : واقع الوقف في الجزائر

تنتشر عبر التراب الوطني الجامعات والمعاهد والمراكز الجامعية و التي تقوم بتمويلها من طرف ايرادات مصادر الحكومة و ميزانياتها العامة ورغم هذا لم تقوم الدولة بإعادة النظر الى الاهمية الكبيرة لذى الوقف و ذلك لفصل تمويل قطاع التعليم العالي عن التمويل الحكومي سنتطرق من خلال هذا المحتوى الى تبيان واقع الوقف التعليمي في الجزائر وسبل تفعيله .

المطلب الاول: نبذة تاريخية عن الاوقاف في الجزائر

للجزائر مع الوقف تاريخ طويل ومؤسسة الوقف فيها عريقة حيث كانت احدى دعائم المجتمع على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي كما نقف على الدور الهام الذي لعبته هذه المؤسسة في الحفاظ على كيان المجتمع متماسك .

1-الأوقاف قبل العهد العثماني:

مما لا شك فيه ان الجزائر التي كانت تعرف بالمغرب الأوسط، عرفت الأوقاف بعد وصول نعمة الإسلام إليها عن طريق الفتوحات الإسلامية، بحكم ان أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم، عرفوا باندفاعهم إلى الحبس وبالأخص من كانت له القدرة والمال على التسبيل.

2-الأوقاف في عهد العثماني:

لقد تميزت الفترة العثمانية بازدهار الأوقاف وانتشارها في مختلف أنحاء البلاد، وذلك بالتزامن مع انتشار الطرق والزوايا في الفترة الممتدة من القرن الخامس عشر حتى مستهل القرن التاسع عشر . ووجد السكان في الوقف أحسن وسيلة وخير عزاء، أمام مظالم الحكام

وانعدام الأمن وهجمات الأساطيل الأوروبية على السواحل، وقد وجد الحكام الأتراك ان خير وسيلة لنفوذهم في الجزائر واستقرار حكمهم، تكمن في تعزيز الرابطة الدينية مع السكان.

لقد عرف العهد العثماني تطور كبير للأوقاف، إذ وصلت إلى أوج عظمتها وشكلت نظاما وافرا، ساهم في تحقيق احتياجات المجتمع، وأهم الأوقاف التي عرفتها البلاد في العهد العثماني تتمثل فيما يلي :

-إدارة سبل الخيرات التي أسسها شعبان خوجة سنة 999 ه 1590 /م.

-أوقاف الحرمين الشريفين تعد أقدم المؤسسات الوقفية.

-أوقاف النازحين من الأندلس.

-أوقاف الأشراف وأوقاف بيت المال.

-أوقاف الجامع الأعظم بالعاصمة والزوايا والجوامع الكبيرة في كل من قسنطينة ومعسكر وتلمسان والمدية[47].

3-وضعية الأوقاف الجزائرية أواخر العهد العثماني ومميزاته

عرفت فترة الحكم العثماني عموما انتشاراً واسعاً للمؤسسات الوقفية على كل مستوى الدوائر التابعة للحكم العثماني، وقد تميزت ببعض العناصر يمكن إيجازها فيما يلي:

-أن ظاهرة الوقف في المجتمع الجزائري كانت موجودة قبل مجيء الأتراك إلى الجزائر، وبالتالي فهي ظاهرة اجتماعية مرتبطة بعلاقة الجزائريين بدين الإسلام كما نجد أيضاً أوقاف الجامع الأعظم بالجزائر العاصمة، لأقدم وثيقة وقفية تابعة له تعود إلى عام 947 /ه1540

-تكاثر الأوقاف وانتشارها في مختلف أنحاء الجزائر بفعل الظروف التي كانت تعرفها الجزائر أواخر القرن التاسع الهجري وحتى مستهل القرن الثالث عشر هجري، إذ تميزت أساسا بازدياد نفوذ الطرق والزوايا وتعمق الروح الدينية لدى السكان تنوع الأوقاف وخدمتها لمختلف مناحي الحياة، فقد أصبحت تشتمل على الأسلاك العقارية، الأراضي الزراعية، الدكاكين، الفنادق، أفران الخبز، العيون والسواقي، الحنايا والصهاريج، أفران معالجة الجير،

[47]كوديد سفيان،الدور التكافلي لنظام الوقف في تمويل التنمية المستدامة-اشارة الى واقع الاوقاف في الجزائر,مجلة العلوم الاقتصادية و التجارية, مركز الجامعي عين تموشنت،العدد 13،2015،ص189

الضيعات، المزارع، البساتين، الحدائق غياب التنظيم المحكم للأوقاف في بداية الحكم العثماني وأواسطه، إذ لم يتحقق ذلك إلّا في فترة متأخرة نسبياً كانت في أوائل القرن 18 م.

-تميزت الإدارة الوقفية في العهد العثماني بكونها محلية لها جهاز إداري مستقل محدد الصلاحيات بإشراف مميز وكفاءة القائمين عليه.

وتجدر الإشارة إلى ان الأوقاف في العهد العثماني كان لها عدة أدوار تجسدت في المجالات التي كان ينفق فيها ريعها والتي منها:

-الإنفاق على طلبة العلم والعلماء.

-رعاية شؤون الفقراء والمحتاجين.

-تمكين المستضعفين من حقوقهم نتيجة الظلم والتعسف في الأحكام.

-رعاية شؤون القصر والعجزة وتوفير مصادر الرزق لهم؛

-رعاية العائلة الجزائرية وتعزيز تماسكها وحفظ حقوق الورثة.

-تمويل صيانة المرافق العامة وتعاهدها بالرعاية.[48]

1.3- المؤسسات الخيرية التي كانت لها اوقاف متنوعة وساهمت بشكل كبير في ترقية اداء الاوقاف في اواخر العهد العثماني نذكر منها:

1.1.3-أوقاف الجند والثكنات والمرافق العامة:

كان هناك عدد من الأوقاف، سواء داخل مدينة الجزائر أم خارجها، مخصص ريعها للإنفاق على المرافق العامة، كالطرق والعيون والسواقي والقنوات، وكذلك بعض الأوقاف الخاصة بالجند والثكنات والتي بلغ عددها في مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني بحوالي سبع

[48]طراد طارق، علة مراد،مبررات الاهتمام بالاملاك الوقفية –من الاحتلال الى الاستقلال،مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية،العدد27،2016ص159

ثكنات وكان لكل مصلحة من هذه المرافق وكيل خاص بها يرعى أوقافها ويتعهد شؤونها مثل وكيل العيون والسواقي[49].

2.1.3-أوقاف مؤسسة بيت المال:

تعتبر مؤسسة بيت المال ،من التقاليد العريقة للإدارة الإسلامية بالجزائر وينحصر نشاطها بين المال في الاعتناء، بتسيير الأملاك العائدة إلى اليتامى والغائبين، وضمان حصة الدولة من التركات حسب الأحكام الشرعية ، كما يهتم بشؤون الخراج وشراء العتاد، وتشرف على إقامته المرافق العامة من طرق وجسور وتشييد أماكن العبادة، كما كانت تهتم بالأملاك الشاغرة، وتقوم ببعض الأعمال الخيرية مثل دفن الموتى من الفقراء وأبناء السبيل ومنح الصدقات للمحتاجين وتخصيص جزء من أموال صندوق المال لعتق بعض المسلمين الأسرى بالبلاد المسيحية ، غير أن هذا الدور الأخير انعدم في أواخر العهد العثماني ولربما يرجع السبب إلى ضعف الهيئة المكلفة بهذه الوظيفة خاصة بعد الأزمة الاقتصادية والمتمثلة في قلة مصادرها (الجهاد البحري) وتجدر الإشارة إلى أن هذه المؤسسة كانت تتمتع باستقلالية عن الإدارة العامة(البايلك) وكانت مطالبة بدفع مساهمة شهرية تقدر ب (700 فرنك) لخزينة الدولة، وتغطية نفقات الفقراء، والتكفل بأجرة القاضي والعدول وبعض العلماء التابعين لبيت المال .

أي أن هذه النفقات متعددة الوجوه، عملت على إلحاق بيت المال بوجوه الإنفاق المختلفة للإيالة ألجزائرية وإن كانت الخزينة في الحقيقة تتحمل نفقاتها بطريقة غير مباشرة، نجد أوميرا في المجلة الإفريقية التي يحدث فيها عن "أملاك الحضرية في الجزائر العاصمة " يصف هذا النوع من الأوقاف بالملكيات العقارية المؤقتة لأن العقارالذي لا يجد وارثا كان يباع في المزاد العلني، ويرجع بثمنه إلى بيت المال ، وهذا سواء في أواخر العهد العثماني أوبداية الاحتلال الفرنسي، الذي عمل على تصفية كل هذه الأملاك[50]

[49] اعقيل نمير،المؤسسات الوقفية الجزائرية في العصر العثماني و دورها في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية ،مجلة دراسات تاريخية,العدد 116/115 ،جامعة دمشق،2011 ,سوريا،ص261

[50] سمية جفار،الاوقاف في الجزائر خلال القرن 19،كلية الاداب والعلوم الاجتماعية ،جامعة مسيلة ،2014/2013،ص23

3.1.3-مؤسسة الحرمين الشريفين :

من حيث نشأتها تعد أقدم المؤسسات الوقفية فهي تعود إلى ما قبل العهد العثماني، وتؤول أموال أوقافها إلى فقراء مكة والمدينة، فتوجه تارة بالبر مع قافلة الحجاجن وتارة بحرا إلى الوكالة الجزائرية بالإسكندرية في سفن إسلامية أو نصرانية، ومنها إلى الحرمين الشريفين، وقد حظيت مؤسسة الحرمين بأغلبية الأوقاف في مدينة الجزائر ، حيث استمدت أهميتها من المكانة السامية التي كانت تحتلها الأماكن المقدسة في نفوس الجزائريين الذين أوقفوا عليها كثيرا من ممتلكاتهم، مما جعلها في طليعة المؤسسات الخيرية من حيث عدد الأملاك التي تعود إليها أو الأعمال الخيرية التي تقوم بها، فهي تقدم مساعدات لأهالي الحرمين الشريفين المقيمين بالجزائر أو العابرين بها، وتتكفل بإرسال حصة من مداخيلها إلى فقراء الحرمين في مطلع كل سنتين، وكذلك كان يوكل إليها حفظ الأمانات والإنفاق على ثلاثة من مساجد مدينة الجزائر، حيث كانت تشرف على حوالي ثلاثة أرباع الأوقاف كلها، وهذا ما تثبته بعض التقارير الفرنسية التي تعود إلى السنوات الأولى للاحتلال، حيث تؤكد بأن أوقاف مؤسسة الحرمين كانت تستحوذ على الشطر الأكبر من الأوقاف خارج مدينة الجزائر ، فمن هذه التقارير ما أورده " Genty de bussy" من أن أوقاف الحرمين كانت تقدر ب 1373 ملكا منها 70 قرية يشرف عليها مباشرة وكلاء الحرمين. أما قنصل فرنسا Valiard فقد ذكر أن كل بيوت الجزائر وما يحيط بها من أراضي فتعود لأحباس الحرمين.

4.1.3- مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم :

وهي من حيث كثرة عددها ووفرة مردودها تحتل الدرجة الثانية بعد أوقاف الحرمين ولعل هذا يعود أساسا إلى الدور الذي كان يلعبه الجامع الأعظم في الحياة الثقافية والاجتماعية الدينية، ولقد كانت أوقاف الجامع الأعظم بمدينة الجزائر تناهز 550 وقفا كانت تشتمل على المنازل والمحلات والقرى وغيرها، ويعود التصرف فيها للمفتي المالكي الذي يوكل أمر تسيير شؤونها إلى الوكيل العام الذي يعاضده وكيلان . وكانت تصرف عوائد أوقاف الجامع

الأعظم على الأئمة والمدرسين والمؤذنين والمقيمين إضافة إلى أعمال الصيانة وسير الخدمات[51].

5.1.3-مؤسسة سبل الخيرات :

تعود تسميها إلى أوقاف الأحناف بسبل الخيرات لتقوم بإدارة المساجد والأوقاف الحنفية، وتذكر بعض المصادر أن مؤسسها كان شعبان خوجة 999 ه / 1583 م

حيث تدعمت مكانتها في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني حتى أصبحت تحتل المرتبة الثانية بعد مؤسسة الحرمين الشرفيين من حيث وفرة مداخليها ونظرا لانتسابها إلى المذهب الحنفي من جهة ولغنى الطائفة التركية والتي كانت توقف أملاكها لفائدة المساجد الحنفية.

وكانت مؤسسة سبل الخيرات تتولى الإنفاق أيضا على الزوايا والمدارس والفقراء والموظفين حيث قدر عدد أوقافها 331 حبسا منها 119 ملكية عقارية و 212 عناء مدخولها السنوي يقدر 160.000 فرنكا فرنسيا، خصص مبلغ14.583 فرنكا لتغطية تكاليف صيانة المساجد والمباني الموقوفة وتوزيع الصدقات، والفائض الذي يقدر بقيمة 1.417 فرنكا كان يصرف في شراء عقارات جديدة وأغراض تساهم في تنمية المؤسسة

أما المداخيل التي ترجع إلى مؤسسة سبل الخيرات فهي تأتي مباشرة من كراء واستغلال الأملاك الموقوفة على الجامع الأعظم فقط ، كانت تقبل الأوقاف الموجهة لخدمة الفقراء والعلماء والطلبة والعجزة ، وكانت مكلفة بدفع مرتبا لحوالي ثمانية وثمانين طالبا أو قارئا ملحقين بالمساجد تحت إدارتها ، والمساهمة في إعانة الفقراء الذين يتلقون الصدقات كل يوم خميس وفي بعض الأحيان تحمل إلى مستحقيها في منازلهم عندما يتعذر حضورهم لتسليمها، بالإضافة إلى بعض المشاريع الخيرية من قبيل إصلاح الطرقات وإجراء القنوات للري وإعانة المنكوبين وذوي العاهات وتشيد المعاهد العلمية وشراء الكتب لإيقافها على طلبة العلم وأهله [52].

[51]فارس مسدور، كمال منصوري،التجربة الجزائرية في ادارة الاوقاف :التاريخ و الحاضر و المستقبل،مقال مقدم للنشر في مجلة الاوقاف،ص4
[52]بوسعيد عبد الرحمان،الاوقاف و التنمية الاجتماعية و الاقتصادية بالجزائر،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اطار المدرسة الدكتورالية ,كلية العلوم الاجتماعية ،قسم الفلسفة ,جامعة و هران،2012/2011،ص33

4-واقع الأوقاف الجزائرية بعد الاستقلال

بعد استقلال الجزائر ونتيجة للفراغ القانوني الكبير الذي واجهته الدولة آنذاك صدر أمر في شهر ديسمبر 1962م يمدد سريان القوانين الفرنسية، واستثنى تلك التي تمس بالسيادة الوطنية، وبالتالي لم يكن ضمن اهتمامات الدولة موضوع الأوقاف المتبقية أو التي ضاعت مما أّثر سلبا على وضعيتها خاصة من حيث الرعاية والصيانة بالنسبة التي بقيت بل استمر العمل بالقانون الفرنسي في التعامل مع الأملاك الوقفية، وإذا لم تكتسب الأوقاف الشرعية الإدارية اللازمة للقيام بدورها..، بل حصر دورها في ميادين جد محدودة ومجالات ضيقة مثل المساجد والكتاتيب والزوايا،ولتدارك الموقف صدر أول مرسوم في سبتمبر 1964 م يتضمن نظام الأملاك الموقوفة العامة باقتراع من وزيرالأوقاف إّلا أن هذا المرسوم لم يعرف التطبيق الميداني، وبقي حال الوقف مثلما كان على عهد الاستعمار

وضّلت وضعية الأملاك الوقفية في الجزائر سيئة بل ازدادت سوءاً مع مرور الزمن، ورغم صدور قانون الأسرة في جوان 1984 م الذي لم يأت بجديد فيما يخص تنظم الأملاك الوقفية لكنّه أشار إلى مفاهيم عامة حول الوقف.

يّتضح مما سبق أن الأملاك الوقفية عرفت إهمالا حتى بعد الاستقلال، حيث تعرض معظمها للاندثار خاصة العقارات المبنية بسبب الآثار الطبيعية وغياب الصيانة، مع ضياع الوثائق والعقود الخاصة بها، ثم توقفت عملية الوقف[53]

المطلب الثاني:واقع الوقف التعليمي في الجزائر

تعتبر الدولة هي المصدر الرئيسي لتمويل التعليم العالي في الجزائر بنسبة 98 % ودور القطاع الخاص 2 %، وتكفلت الدولة جميع نفقات التعليم العالي الرأسمالية والجارية، حيث تخصص الحكومة المركزية مبالغ محددة سنويا من الميزانية العامة للتعليم بصفة عامة والعالي بصفة خاصة، وترتبط هذه المخصصات ارتباطا مباشرا بالدخل القومي للدولة، فتمويل التعليم العالي بالجزائر يتميز بالتدخل الكبير للدولة وبشكل اساسي، وهو يصنف

[53]طراد طارق، علة مراد،مبررات الاهتمام بالاملاك الوقفية –من الاحتلال الى الاستقلال،مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية،العدد27،2016ص162

ضمن منظومة القروض العمومية، ومن حيث حساب الميزانية وتقدير المبالغ المخصصة للتعليم الجامعي، حيث كل سنة تقدر الميزانية للجامعة حسب مبلغ السنة التي سبقتها، مع إضافة مبلغ اضافي ما يبرر بتزايد تعداد الطلبة، ومن ناحية منظومات دعم الطلبة في تقدم منح لمساعدتهم، ، وعلاوة على المنحة التي يتلقاها الطلبة فهم يستفيدون من مجموع خدمات مجانية من حيث الأكل والنقل والإقامة.. ويعتمد التمويل الحكومي على عدة مصادر لتوفير المخصصات المالية للإنفاق على التعليم العالي، منها الضرائب العامة التي تشكل أهم مصادر تمويل التعليم بمختلف مراحله، والتي تعتمد عليها الحكومة في الإنفاق على التعليم العالي، بالإضافة إلى عائدات الدولة الأخرى وما تفرضه الحكومة على الطلاب من رسوم، باعتبار أن التعليم الجامعي خدمة شبه رسمية، ولذا يقع على المستفيدون منه دورا هاما في المشاركة في عمليات تمويله، باعتباره دخلا مستمرا يضاف إلى موارد تمويل التعليم العالي، وبذلك يتحمل الطلاب أو أولياء أمورهم بعض نفقات تعليمهم بالتعليم العالي[54]

وبالرجوع إلى الوثائق الصادرة عن مديرية الميزانية والوسائل ومراقبة التسيير وخصوصا مدونة ميزانية التسيير والتي تستمد قوتها القانونية وتنظيمها المحاسبي من المرسوم التنفيذي رقم 03-279 المؤرخ في 23 أوت 2003 والمحدد لمهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها ، حيث جاء في نص المادة 81 منه في الباب الثالث على أن ميزانية الجامعة تحتوي على باب للإيرادات وآخر للنفقات، ثم وضحت ذات المادة أن باب الإيرادات يمكن أن يكون مصدرها بعد إعانات الدولة ومساهمات الاشخاص الطبيعيين والمعنويين والإعانات التي تقدمها المنظمات الدولية، من القروض والهبات والوصايا. وهذه إشارة مساعدة جدا لتشجيع الوقف من اجل الاستفادة من فعاليته في الجامعات الجزائرية [55]

[54]صاولي مراد واخرون :تقييم سياسات الانفاق العام على التعليم العالي في الجزئر ،ملتقى الوطني الاول حول تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر،جامعة العربي التبسي،2018،ص8

[55]قداوي عبد القادر ، ناصف محمد ،مقترح انشاء صناديق الوقف العلمي في الجامعات الجزائرية ، مجلة اقتصاديات الاعمال و التجارة ,العدد الثالث ،2017،ص335

و الجدول(رقم3) التالي يبين الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة من 2000 الى2014

السنوات	الاعتمادات المخصصة للقطاع	النسبة
2000	**38.580.667.000**	4%
2001	**43.591.873.000**	5 .21%
2002	**58.743.195.000**	5.59%
2003	**63.494.661.000**	5.78%
2004	**66.497.092.000**	5.54%
2005	**78.381.380.000**	6.53%
2006	**85.319.925.000**	6.64%
2007	**95.689.309.000**	6.07%
2008	**118.306.406.000**	5.86%
2009	**154.632.798.000**	5.96%
2010	**173.483.802.000**	6.11%
2011	**212.830.565.000**	6.19%
2012	**277.173.918.000**	6.01%
2013	**264.582.513.000**	6.10%
2014	**270.742.002.000**	5.74%

المصدر :صاولي مراد و اخرون ,مرجع سابق،ص09

من خلال الجدول نلاحظ ان الدولة تخصص نسبة معتبرة من الميزانية العامة لقطاع التعليم العالي و هذا ليس بأمر ايجابي و ذلك من خلال تجارب دول متقدمة في تمويل التعليم العالي معتمدة على الاوقاف بنسبة كبيرة

ونظرا للتزايد المستمر للأعباء بسبب تزايد الطلبة لم تقم الدولة بإعادة النظر الى الوقف وتفعيله في حل مشكلة تمويل الجامعات بل وانه واجه معوقات ادت الى عدم ظهوره وعدم الاعتناء به والاستفادة من فعاليته ومن هذه المعوقات نذكر :

- عدم وجود إطار قانوني أو تنظيمي خاص يتعلق بتشجيع وإحصاء وبيان كيفية تسيير الأموال الوقفية الموجهة لخدمة البحث العلمي، على غرار ما هو موجود في العديد من دول العالم.

- عدم الاهتمام بالثقافة الوقفية بصفة عامة، ذلك أن هذا الجانب مهمل في حياتنا اليومية سواء من الناحية الإدارية أو الاجتماعية
- عدم إعطاء العناية الضرورية والمطلوبة لهذا النوع من الأوقاف على المستوى المحلي و الوطني.
- عدم توجيه الاستثمار الوطني في مجال الوقف العلمي الذي بدوره يمكن أن يساهم في التنمية العلمية مما أدى إلى محدودية مردود الوقف العلمي وافتقاره للتفعيل والتنشيط
- عدم اهتمام الإعلام بأنواعه بتوجيه الرأي العام نحو المبادرات الفعالات لتطوير الوقف العلمي ونشر ثقافة تخصيص عقارات للنهوض بالعلم و المعرفة.
- عدم استغلال الدراسات والبحوث العلمية المتخصصة التي عالجت مواضيع الوقف العلمي والتي بقيت حبيسة الأدراج
- محدودية التفكير الاستثماري في المشاريع الوقفية العلمية.
- استيلاء العديد من الأشخاص والجهات الإدارية على عقارات وأموال ذات طابع علمي والذي يتطلب استرجاعها موقف وقرار سياسي حازم بإعادة الأمور إلى نصابها الطبيعي.
- عدم جرد وضبط وتحديد الأملاك الوقفية بصفة عامة والأملاك الوقفية العلمية بصفة خاصة مما سهل التصرف فيها في غير وجهتها الحقيقية.[56]

المطلب الثالث :سبل تفعيل الوقف التعليمي

ومما ينبغي التأكيد عليه لتطبيق هذا المقترح في جامعاتنا الجزائرية والاستفادة من نجاحات الجامعات العربية السباقة في هذا الأمر نقاط مهمة، لا يمكن إغفالها أو إهمالها إن أريد لهذا الأمر أن ينجح في الجزائر، نذكرها فيما يلي:

[56] عثمان حويذق : واقع الوقف العلمي في الجزائر و سبل تفعيله في الحياة المعاصرة ,معهد العلوم الاسلامية ,جامعة الوادي ,2017,ص511

- تعديل المنظومة القانونية والترسانة التشريعية الداعمة للوقف في الجامعات الجزائرية.
- تكوين لجنة وزارية عليا تشرف على تأسيس ومتابعة الوقف في جامعات ومعاهد ومراكز البحث العلمي والتعليم العالي في الجامعات.
- العمل على نشر الثقافة الوقفية ودورها في مجال البحث العلمي والتعليم العالي، داخل الجامعات وخارجها وباستغلال مختلف الإمكانيات الإعلامية ووسائل التواصل السمعية والبصرية.
- الشروع في تمويل وتعبئة الصناديق الوقفية والحرص على الإستثمار الأمثل الذي يضمن أكبر العوائد ويتجنب أدنى المخاطر[57]

- دعوة رؤوس الأموال للمساهمة الفاعلة في تنمية الأوقاف الجامعية .
- ضرورة تنشيط الأوقاف في مجال التعليم العالي، والاهتمام بأصولها وتطوير أليات تنمية واستثمار أموالها، وزيادة أرباحها لضمان استمراريتها ودوامها.
- تبني الجامعة لقيام بحملات توعوية موجهة للشركات التجارية الكبرى، البنوك، رجال الاعمال، والمؤسسات الأهلية بهدف تنمية أصول الأوقاف ومواردها عن طريق التبرعات والهبات والمنح.
- المرونة في الصرف على الأوقاف الجامعية لتفعيل دورها في بناء مجتمع المعرفة .
- تأسيس مجلة علمية خاصة بالأوقاف الجامعية، من بين أهدافها عرض إنجازات الأوقاف الجامعية وتجارب بعض الدول في هذا المجال.
- تنظيم الجامعات لملتقيات ومؤتمرات وندوات تبين فيها دور الوقف في الحد من مشاكل تمويل الجامعة[58].

[57]قداوي عبد القادر ، ناصف محمد ،مقترح انشاء صناديق الوقف العلمي في الجامعات الجزائرية ، مجلة اقتصاديات الاعمال و التجارة ,العدد الثالث ،2017،ص335

[58]بوزورة ليندة، قطاف سهيلة ،اسهام الوقف في تمويل الجامعة الجزائرية ، مجلة الاقتصاد و القانون ،جامعة محمد الشريف مساعدية سوق اهراس ،العدد4،2019.ص141

الخلاصة

من خلال هذا الفصل تطرقنا الى تبيان دور الوقف في تمويل التعليم العالي فعرضنا واقع الوقف التعليمي في الجزائر الذي اعتبر حلقة مفقودة و ذلك لعدم وعي المجتمع لهذه الأداة وعدم الاهتمام بها مقارنة بتجربة الجامعات الامريكية وبالأخص جامعة هارفارد مما يدل على اهتمام الغربيين بالوقف مقارنة بالمسلمين و هذا ليس من الجانب التمويلي فقط حيث ان الوقف التعليمي يساهم في تثبيت اركان المؤسسات العلمية و استقرارها ودعمها في مواصلة نشاطها

الخاتمة:

الوقف بوصفه ثقافة و ظاهرة سوسيو حضارية متميزة يمكنه ان يلعب اليوم دورا محوريا في تطوير العلوم و المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها ,مما ساهم في النهضة العلمية للعديد من الدول التي اعطت للوقف اهتمام كبير و جعلته من العناصر الاساسية لبناء تعليمها .

ان تفعيل نظام الوقف كحل تعليمي اقتصادي لاستدامة دعم التعليم و تمويله بشكل يضمن الديمومة و الاستمرارية و الاستقرار المالي بشكل علمي و بمخاطر منخفضة جدا و هو الملاحظ في تجربة جامعة هارفارد، و ذلك في ظل التحديات التي اثقلت كاهل الموازنات المرصودة لتمويل التعليم العالي , حاولت الدراسة قدر المستطاع معالجة اشكالية :

فيما يكمن دور الوقف في تمويل قطاع التعليم العالي و البحث العلمي؟

مع دراسة حالة جامعة هارفارد و قد خلصت الدراسة جملة من النتائج:

- يلعب الوقف دورا متميزا في تمويل التعليم العالي لما له من ميزات الاستمرارية و الديمومة و التراكمية و تنوع اشكاله و ادواته و منه قبول الفرضية الاولى

- للوقف عدة صور استخدمت في تمويل المؤسسات الجامعية بصفة خاصة و التعليم العالي بصفة عامة منها صيغ تقليدية و اخرى حديثة كما هو موضح في الفصل الثاني و منه قبول الفرضية الثانية

-للوقف دورا كبيرا في تطوير الحركة العلمية و بناء نظام تعليمي متميز لما يوفره من موارد مالية ساهمت في تحقيق الاهداف العلمية و هو الملاحظ في العديد من التجارب الناجحة لعديد من الجامعات الكبرى و منه قبول الفرضية الثالثة

-يعد الوقف وسيلة تمويلية لها دور اقتصادي كبير وذلك اذا ما تم استغلاله الاستغلال الأمثل

-الحاجة الماسة للوقف العلمي اليوم نظرا لما منيت به امتنا من التخلف وخاصة ونحن في عصر التكنولوجيا والتقدم العلمي ما يستدعي في بذل الجهود لإحياء الوقف العلمي.

-اقتراحات الدراسة:

تركزت الدراسة على دور الوقف كممول لتمويل المؤسسات الجامعية مع اتخاذ جامعة هارفارد النموذج الذي اجريت عليه الدراسة مع العلم ان الوقف يجعل للتعليم ميزة ويحسن من مستواه فهناك بعض التوصيات والاقتراحات توصلنا اليها من خلال الدراسة تتمثل فيما يلي:

--للوقف دور في تحسين مستوى الجامعات البحثية و الرفع من مستواها التعليمي لذلك يجب اعادة النظر لهذه الوسيلة التمويلية التي لها دور فعال في مجتمعنا اليوم و خاصة و نحن في عصر البحث العلمي

-العمل على نشر الوقف و التعريف بدوره و اهميته في تمويل التعليم العالي من خلال وسائل الاعلام

-ضرورة تفعيل الوقفات للتنمية العلمية في المراكز والجامعات .

-اقامة مراكز وقفية لدعم الطلاب و الباحثين الذين يقومون بالبحث في الجامعات.

-تشجيع رجال الاعمال على الدخول كشركاء بفاعلية في دعم مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي و توفير الاموال اللازمة و الوقفية لرفع الكفاءة و التحسين

-اقامة مراكز وقفية لدعم الطلاب و الباحثين الذين يقومون بالبحث في الجامعات

-افاق الدراسة

من خلال دراستنا لدور الوقف في تمويل المؤسسات الجامعية اقترحنا المواضيع التالية:

1-سبل تفعيل الوقف في الجامعات الجزائرية

2-دور الوقف في تمويل المؤسسات الجامعية مع دراسة حالة لجامعة اكسفورد

3-دور الوقف في استقطاب الطلبة المؤهلين مع دراسة حالة لجامعة هارفارد

4-دور الاستثمار الوقفي في التنمية الاقتصادية

قائمة المراجع

المراجع بالغة العربية :

- **الكتب:**

1-الامانة العامة لمجلس التعليم ،الوقف التعليمي الموروث الحضاري و الافاق المستقبلية ،عمان،2019

2-منذر قحف ،الوقف الاسلامي تطوره ،ادائه ،ادارته ،تنميته ،دار الفكر للنشر , دمشق ,سوريا ،الطبعة الاولى،2000

- **المذكرات :**

1-بوسعيد عبد الرحمان ،الاوقاف و التنمية الاجتماعية و الاقتصادية بالجزائر ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اطار المدرسة الدكتور ألية ,كلية العلوم الاجتماعية ،قسم الفلسفة ,جامعة و هران،2012/2011

2- فادي فتحي الاشرم ،نحو استراتيجية تنموية لتطوير الوقف التعليمي لتمويل التعليم الجامعي في فلسطين، مذكرة لنيل درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية ,كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ،الجامعة الاسلامية بغزة ،فلسطين,

3-سمية جفار ،الاوقاف في الجزائر خلال القرن 19،مذكرة لنيل شهادة الماستر ,كلية الاداب والعلوم الاجتماعية ،قسم التاريخ ,جامعة مسيلة, 2014/2013

4-مي علي محمود حسن ،الوقف كمصدر تمويل مع التطبيق على قطاع التعليم العالي في مصر ،مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد ,جامعة القاهرة،مصر,2019

- **المقالات :**

1-اعقيل نمير ،المؤسسات الوقفية الجزائرية في العصر العثماني و دورها في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية ،مجلة دراسات تاريخية ,العدد 116/115 ،جامعة دمشق،2011 ,سوريا

2-امحمدي بوزينة امنة ، نحو استراتيجية بديلة لتمويل التنمية المحلية في الجزائر(الوقف و الزكاة نموذجا)، مجلة الدراسات في التنمية و المجتمع ,كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ،شلف

3-امينة عبيشات ،عمار براهيم ،الاساليب الحديثة في استثمار الاوقاف في التشريع الجزائري ،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ،قسم العلوم الاقتصادية و القانونية،العدد21 ،2019

4-بوزورة ليندة، قطاف سهيلة ،اسهام الوقف في تمويل الجامعة الجزائرية ، مجلة الاقتصاد و القانون ،جامعة محمد الشريف مساعدية سوق اهراس ،العدد2019،4

5-حسناء بلج العتيبي ،تجارب بعض الدول المتقدمة ،(امريكا ،بريطانيا ،اليابان استراليا)في تمويل التعليم العالي و سبل الاستفادة منه ،مجلة العلوم التربوية و النفسية ،العدد 25 ،2018, جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية

6-نسرين صالح محمد صلاح الدين و اخرون ،ادارة اموال الاوقاف و توظيفها كبديل لتمويل التعليم العالي بسلطنة عمان ،المجلة الدولية التربوية المتخصصة ،المجلد 7،العدد 5،جامعة السلطان قابوس،عمان,2018

7-فارس مسدور، كمال منصوري ،التجربة الجزائرية في ادارة الاوقاف :التاريخ و الحاضر و المسقبل ،مقال مقدم للنشر في مجلة الاوقاف

8-فريدة الحمصي , جمال الديب ,اسهام الوقف في تنمية عمل الجمعيات الخيرية ,مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية,المجلد07 ,العدد4, 2018

9-قداوي عبد القادر ، ناصف محمد ،مقترح انشاء صناديق الوقف العلمي في الجامعات الجزائرية ، مجلة اقتصاديات الاعمال و التجارة ,العدد الثالث ،2017

10-طراد طارق، علة مراد ،مبررات الاهتمام بالأملاك الوقفية –من الاحتلال الى الاستقلال ،مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية،العدد2016،27

11-علي زواوي احمد ،اهداف الوقف العلمي و اليات تجديده ،مجلة المعيار، المجلد 23 , العدد45 ,2019

12-كوديد سفيان ،واقع الوقف في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية ،عدد 24 الجزائر,

13-كوديد سفيان ،الدور التكافلي لنظام الوقف في تمويل التنمية المستدامة-اشارة الى واقع الاوقاف في الجزائر ,مجلة العلوم الاقتصادية و التجارية, مركز الجامعي عين تموشنت،العدد 13،2015

14- دلالي الجيلالي ،دور الوقف في النهضة العلمية و الثقافية ،الاكاديمية الدراسات الاجتماعية و الانسانية ,كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم الاقتصادية و القانونية ،العدد 17 ،جامعة حسيبة بن بوعلي شلف،2017

15-محموم حامد محمود عبد الرزاق ،الوقف كأحد ادوات النظام المالي الاسلامي و دوره التنموي ،المجلة العربية للإدارة ،المجلد 33,العدد 1،2013

- **المؤتمرات و الابحاث :**

1-العياشي الصادق فداد ،تنمية الموارد الوقف و المحافظة عليها ،بحث مقدم لمؤتمر الاوقاف الاول في السعودية ،جامعة ام القرى، السعودية ,2001

2-نعمت عبد اللطيف مشهور ،دراسة للمؤسسات الوقفية الاجنبية و امكانية الافادة من تجاربها ، المؤتمر الثاني للأوقاف الصيغ التنموية و الرؤى المستقبلية ،جامعة الازهر،مصر،2006

3-سامي محمد الصلاحات ،معايير السلامة المالية للجهات المانحة اوقاف جامعة هارفارد نموذجا ،ورقة مقدمة الى مؤتمر وجائزة الجهات المانحة الثالث, مملكة البحرين،2018،ص17

4-صاولي مراد واخرون :تقييم سياسات الانفاق العام على التعليم العالي في الجزائر ،ملتقى الوطني الاول حول تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر ،جامعة العربي التبسي،2018

5-عبد الله بن سليمان عبد العزيز الباحوث ،الوقف و التنمية الاقتصادية، بحث مقدم لمؤتمر الاوقاف الاول في المملكة العربية السعودية, قسم الاقتصاد و العلوم الادارية، كلية الشريعة بالرياض ،جامعة الملك محمد بن سعود الاسلامية، ،2001

6-عثمان حويذق :واقع الوقف العلمي في الجزائر و سبل تفعيله ،ملتقى الوقف العلمي و سبل تفعيله في الحياة المعاصرة ،معهد العلوم الاسلامية ,جامعة الوادي ، 2017

7-كمال منصوري و اخرون :الوقف العلمي كإحدى سبل الدعم التعليم العالي ''جامعة هارفارد نمودجا''،ملتقى الوقف العلمي و سبل تفعيله في الحياة المعاصرة ،مخبر الدراسات الفقهية والقضائية ,معهد العلوم الاسلامية ،جامعة الوادي ،2017

8-محمد سعيد محمد سعيد البغدادي ,الوقف و اثره في تنمية الاقتصاد الاسلامي ,منتدى فقه الاقتصاد الاسلامي ,دائرة الشؤون الاسلامية و العمل الخيري ,دبي ,2017

- **المواقع على الانترنيت :**

1-الوقف مصدر اقتصادي و منهج استثماري ,تاريخ الاطلاع 2020/05/29 https://www.maaal.com/archives/79149,

2-الوقف و الاقتصاد ,تاريخ الاطلاع 2020/06/01, http://www.dar-islam.net/Detail.aspx?ArticleID=1869

3-علي بن محمد الفران ،دور الوقف في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في اليمن تاريخ الاطلاع 2020/06/04, http://althawrah.ye/archives/613301

4-عبد الرحمان بن عبد العزيز ،الوقف والحضارة الاسلامية ، تاريخ الاطلاع2020/05/26, http://www.albayan.co.uk/Mobile/MGZarticle2.aspx?ID=2833

5-ريمام احمد جفاجي ,مؤسسة فورد: المساحات المشتركة بين العمل الخيري و البحث الاكاديمي , تاريخ الاطلاع 2020/05/26, https://www.moslimonline.com/index.php?page=artical&id=1228&search=%#.XrwlflVKi00

6 -حسين عد المطلب الاسرج ،تطوير مؤسسة الوقف، تاريخ الاطلاع 2020/05/26,
https://elasrag.wordpress.com/2015/06/28/%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%AF%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%82/

7-تجربة ولكوم الوقفية البريطانية 100 عام من النجاح و اهدت البشرية البنا دول و الاوجمانتبن , تاريخ الاطلاع 2020/05/27 ,
https://www.maaal.com/archives/20170301/87885

8-تاريخ الاطلاع 2020/05/28,http://www.bumerhealth.com/ar/koc-healthcare/

9-الكراسي العلمية تاريخ الاطلاع 2020/05/29 ,
https://www.uj.edu.sa/Content.aspx?Site_ID=55664&lng=AR&cid=254450

10-زين العابدين حامدي الشريف ،الجامعات الوقفية لحل المشاكل التعليم العربي ، تاريخ الاطلاع 2020/05/31,
https://blogs.aljazeera.net/blogs/2017/5/17/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%82%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%84-%D9%85%D8%B4%D8%A7%D9%83%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A

11-سامي صالاحات ، تركيا و حضارة الوقف فيها ، تاريخ الاطلاع 2020/06/03,
https://www.linkedin.com/pulse/%D8%AA%D9%80%D9%80%D9%80%D9%80%D9%80%D9%80%D9%80%D8%B1%D9%83%D9%8

A%D9%80%D9%80%D8%A7-
%D9%88%D8%AD%D8%B6%D9%80%D9%80%D9%80%D9%80
%D9%80%D8%A7%D8%B1%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%80%D9%88%D9%82%
D9%81-
%D9%81%D9%8A%D9%80%D9%80%D9%80%D9%80%D9%87%
D8%A7-dr-sami-al-salahat
12-ورقة تفصيلية حول تجارب المنظومة الوقفية, تاريخ الاطلاع2020/06/24 .
http://www.jasminefoundation.org/ar/?p=483

13-علي عودة الطراونة ،تمويل التعليم العالي ,تاريخ الاطلاع 2020/06/25,
https://www.makalcloud.com/post/5fbmopjz9

14-هل تستغل الجامعات الامريكية اموال المنح و تخفض المصروفات ؟ , تاريخ الاطلاع 2020/07/02
https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/418539?amp

15-كيف تتحول اموال الاوقاف لقناة استثمارية تدر ارباحا, تاريخ الاطلاع 2020/07/07,
https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2016/05/15/%D9%83%
D9%8A%D9%81-
%D8%AA%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84-
%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84-
%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%82%D8%A7%D9%81-
%D9%84%D9%82%D9%86%D8%A7%D8%A9-
%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B
1%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AF%D8%B1-
%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D8%A7%D8%9
F

16-جامعة هارفارد, تاريخ الاطلاع 2020 /06/25,
https://arz.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B
9%D8%A9_%D9%87%D8%A7%D8%B1%D9%81%D8%A7%D8%
B1%D8%AF،

17- عبد الرحمن بن عبد العزيز الجريوي ،الوقف و الحضارة الاسلامية، تاريخ الاطلاع 2020/07/04http://www.albayan.co.uk/text.aspx?id=2833 ,

18-جون ساندويك ،توجيه الاوقاف الى عقارات بنسبة100% اكبر خطأ وقفي، تاريخ الاطلاع 2020/07/04 ,
https://archive.aawsat.com/details.asp?section=58&article=681401&issueno=12250#.XwIlIlVKi00